

الاشتراكات

سجل في البلاد المصرية

١٨٨٠ سنة كاملة

١٩٠٠ سنة كاملة

١٩٠٠ سنة كاملة

في الخارج

بحون فركا سنة كاملة

والدفع سلفاً

الشيعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من الشيعة

لسان حال الخزيب الرضوي

مكتبات

يجب أن تكون خاتمة الاجرة واضحة الخط والرقع

ورسل برسم مدير الادارة

بالتزلة (١١٦) بشارع محمد علي
مولارد لاصحابها أدرجت أو لم يدرج

نمرة الثقبون (٢٩٨٨)

الاعلانات يفتق مع الادارة عليها

(المدونون في عدد ١٩٠٠)

مصر في يوم

١٩٠٣ - ١٩٠٤

١٩٠٣ - ١٩٠٤

دفاع

احضرة احمد بك لطفي المحامي

مقدمة

(١)

نزل رئيس الوزارة المصرية يوم الحادث من ديوانه يحيط به كعادته رجال الحكومة حتى يلتوا به سلم نظارة الخفانية ولم يكذب بوجه مشييه حتى ابتدره هذا الفتى فأفرغ فيه عدة رصاصات ملوحتة على الارض يخبط في دمه. أطلتها من مسدس كانت تجمعه يد لم تحبها فواها يلقه قلب كانه قد من الحديد فأنفجحت حشوها فيه كما انفجج الجلاجل حكم القضاء في المنكودين ولكن مع الاسف لم يكن حول التقيد يد شهم غلص مقدم كيد احمد النجراوي التي أنفذت سعدة حكمدار العاصمة من الرصاص الذي صوب اليه ولذلك وجدت رصاصات ذلك الفتى سبيلا الى جسم رئيس الوزارة

(٢)

ما كاد ينتشر صدى تلك الحادثة المفزعة حتى اشتد اضطراب الناس وازدادت ضاؤفهم وكثر اللطم في كل بقعة حتى ان السائر في انحاء هذه المدينة المروقة بسكونها وطما بئها ما كان يرى الا وجوها مكفورة وشعوسا مضطربة وفزعا مريدا وحزنا باديا وأشد الاضطراب والارتباك كان عند رجال الحكومة لاسيا رجال الادارة الذين قوما يوم هذا الحادث ان جميع سكان القطر المصري شركاء للورداني ومقاهروه على ما اكتب

ولقد كان تصرفهم يوشك أن يكون تصرف من يتعدى كل الاعتقاد أن لكل فرد يدا في هذا الخطب الكبير

أرانا قد استوردنا ما ذكرناه هنا الى شيء ليس من موضوع الدفاع ولكن الذي نعلمنا على ذلك اننا أردنا أن نبين الاسباب التي أطالت أمد تحقيق هذه القضية وخرجت به عن الاطوار العادية حتى جعلته جامعا بين دفتيه كثيرا من الوقائع والشؤون التي لا علاقة لها بآثار هذه القضية. أردنا بذلك أن نبين الاسباب التي حملت النيابة العمومية على الخروج عن مناطق اللروف والألوف والتبع في تحقيقاتها من عدم الجبر على المهم او المتهمين وتمكينهم من الاستئانة في الدفاع رجال الهامة واستصجابهم لهم في خلال التحقيق وكذلك أردنا أن نبين كيف لب رجال البوليس أدوارهم المشهورة في هذه القضية فان شديد اضطرابهم جعلهم يخطئون الحقائق ولا يتحرون صدق ما يملنهم من الاخبار والاشاعات فان من صلح على أوراق التحقيق وتصفحها يرى ان البوليس كان يتخبط فيما يبلنه كأنه جامليل ليل لا يفرق بين الخطب والخبر. ترى من أوراق التحقيق ان البوليس قد يرشد الى أفراد ليس بينهم وبين الحادثة شائبة شبهة فيوردهم بضروب مختلفة كأن يقول سمعت ان للهم كان يردد على زيد أو عمرو سمعت ان فلانا كان يودع للهم ليلة الحادثة وصالفه مصاغة التراق الابدی

ولم يفت ذلك التخطب والارتباك عند رجال الادارة بل ان الاهال أنفسهم قد أنزلهم الجزع والقرع حتى جعلهم يتخللون من المسم أوهاما تشكل في أذهانهم كأنها وقائع ذات حقيقة ثابتة فلا يثبتون أن يصرروا الى النيابة لتقررها فيبين لها بمد التحصن للبيسب انها أحلوت خرافة لأصل لها ولا وجود الاالي اذعان أربابها ومن هؤلاء حضرات احمد شرمي بك والحلمي محمد صادق بك وغيرهم ممن ذهب الملع الى اتیان لعود من المطارة بمكان

(٣)

أما أسباب هذا الاضطراب فمرجعات هذا الحادث غريب بالنسبة لمصر والمصريين وان جرت به العادة في كافة أطراف الارض حيث تقتل الملوك والامراء ورؤساء الحكومات لاسباب سياسية. تحدث هناك أمثال هذا الحادث دون أن تطل حركة الاعمال ولا يتخبط رجال الشرطة تحبها بفقد الشد وبحول بينهم وبين واجباتهم المادة ويدفعهم الى مصادرة الحرية الشخصية تلك هي الاسباب التي يفسرها وجه غرابة هذا الحادث في مصر وبين المصريين وان كانت الباحثون في حالة مصر السياسية والاجتماعية يرون ان هذا الحادث وأمثاله من النتائج الطبيعية لهذه الحركة التي حاكت فيها مصر الممالك الاوربية وجاراتها في جميع ضروبها وأصنافها غير متصورة على خبرها ولا متباعدة عن شرها

(٤)

على انه ما كان ينبغي أن يكون هذا الحادث غريبا في مصر لجرداته تعدد شخص على آخر باطلاق الرصاص فان هذا ما لوف في الديار المصرية أكثر من غيرها فكيف وقع في هذا المكان من القاتلين بالرصاص وغيرهم. اني لا اعتقد انه قد مر على هذه المحكمة على حداته عهدا بالتأسيس آلاف قتلها غيرهم حكم عليهم بمقربات عتقة فليس مجرد اصابة رئيس الوزارة هو موضع الغرابة ولكن موضعا هو شخص عدتها نعم ان شخص عدتها هو الذي يجب أن يكون موضع العجب في هذه الديار واني أؤكد لحضرتكم انه ما كان ينبغي أن هذا للهم هو القاتل حتى أخذت مني الدهشة مأخذا كدت لا أصدق معه بصحة هذا الخبر. ذلك انه ما كان يخطر ببال ولا ببال من عرفوا هذا الشاب الدمع الخلق اللين المركبة الرحيم القلب الكريم النفس الرقيق الشعور ان تلك الاخلاق الكريمة تسع اصحابها يوما ما ان يقض على فرد من بني الانسان فيصيه بالرصاص والثار. نعم دهشت لذلك النبا الذي أدهش كل من عرفوا هذا الشاب وما زالت كذلك حتى نسخ تلك الدهشة ما رأيته منه لأول مرة فإني فيها بين جدران السجن اذ رأيته رابط الجأش مرتاح القلب لا أثر للاسف على نفسه ولا للوجل على قلبه كما نأى اذبا يفرضه عليه وطنه. زالت تلك الدهشة حينما سمعته يفسر لي عمله قائلا

اني لست أسف على ما فعلته. اني ما صدقت ان أقتل تساحرم الله قتلها ولكنني أسفقت الوزارة

هناك زالت دهشتي الاولى لتخلي مكانها لهذا الدهش الاكبر الذي أحدثته ذلك الجواب

كم حادثتكم دافستكم وحكم حاكمكم حضراتكم منهم بالقتل قبل جنتنا المصادفات بينهم كذا رابط الجأش لا سلطان للاسف على قلبه ولا للاضطراب على قواه البدنية والعقلية كل ذلك حمني على الاعتقاد الجازم بأن هذا الشاب ليس شخصا عاديا وان في اطواره وانشائه امرا آخر اسمى واكبر مما نطقن فقد تقدم لارتكاب فعله مقتما مستندا انه انما يؤدي عملا نافعا ضروريا لمصلحة بلاده وامته دون ان يرمي بما فعله الى غاية ذاتية او موضة شخصية اذ فعل ما فعل في وسط نظارة الخفانية وبين الجموع المحيطة برئيس الوزارة ولم تحدثه شبهة بالتربص له في مكان خال من ولا محاولة الفرار والتخلص بعد ان قل فقلته. فهل هذا انسان عادي ولا ولد ان يكون في تكوينه شيء آخر لا يوجد في غيره من الشبان

كل ذلك دفني الى البحث في حياته المنسية والاجتماعية واطواره الرضية تطهرت تحقيا دقيقا وصلت فيه الى نتائج عميقة علم القضية وتفسر غوامضها. تحقيا لوان النيابة قالت به لكفتل مؤودة التنب فيه ولوقت تلى نفسها حبس الارباء وتوسلها ذلك للتوسع الذي لم يكن ضروريا لم يأت بقليل بل

(٥)

قلت ان هذه القضية عادية ولم تأخذ هذه العناية الا بالنظر لثوابها بالنسبة لمصر وكذا الدم وضوح اسبابها في مبدأ الامر أما الآن وقد زالت الدهشة الاولى وتعدت المهم للقضاء فلا عمل لاستئانة الامر ولا مكان لغرابة

ان القضاء تستوي في نظره القضايا فهو لا يعرف منبها بالذات ولا بجنا عليها بالسكاة والجاه ولكنه يقدّر الافعال ويعرضها على ميزان العدل ثم ينظر في الادلة فيأخذ بأصحابها ويصدر الحكم على مقتضاه دون ان يتعيز ولا يحاي ولا يضرب ولا يتحامل ولا يتألم ولا ينجزع. يستمد من الله تلك الروح الطاهرة النقية التي ليس عليها سلطان الا بالحق والعدل

وعلى هذا الاعتقاد تقدم لحضراتكم واقفين من عدائكم مطمئنين لحكمكم مستعدين اننا نساعدكم على تأدية ما مورثكم السامية. لا يظلم منكم الا صدورا رجة وحلما واسبعا تشجينا لنا على تأدية واجبنا المقدس

الوقائع

تتجسر وقائع هذه الدعوي في أن التهم اطلقت الرصاص على المرحوم بطرس باث غال في نظارة الخفانية فاصابه في جملة مواضع من جسمه وبعد ان شمدت بعض جروح التقيد قل الى مستشفى الدكتور ملتون حيث اجتمع بعض الاطباء وتشاوروا فيما يجب اجراؤه وبالنظر لحالة بفضه وتفسه وحرارته التي وجدت طبيعية لم ير الاطباء المذكورون ضرورة لعمل العملية وقرروا العودة الى التشاور في الساعة السادسة مساء وانه اذا وجدت اعراض تدل على خطورة الحالة فتمسك العملية

بقي المصاب كذلك بحالة طبيعية حيث استقبل كثيرا من الزوار ومنهم سمو الامير العظيم ودولة عمه الامير حسين كامل باشا وغيرهم من كبار رجال الحكومة

وبعد الساعة الخامسة بقليل بدأ حضرة الدكتور ملتون بعمل عملية جراحية فتح فيها بطن المصاب واشترك معه في اجرائها كثير من الاطباء واستمرت هذه العملية مدة ساعة ونصف (بحسب تقرير الدكتور ملتون) وبعد ان انتهت اعيد المريض لقرائه ولبت كذلك حتى انتقل الى دار البقاء في الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي دفن المصاب ولم تفكر النيابة في عمل صفة تشرعية لبيان اسباب الوفاة حتى ولم تتم بعمل كشف طبي شرعي بواسطة طبيب من رجال الحكومة بل استمرت في تحقيقاتها ورفضت دعواها في هذه المحكمة على المهم مطالبة اعتبار ما وقع منه جريمة قتل تامة - وقد استندت في دعواها هذه على تقرير محرر من الدكتور ملتون بد وفاة المصاب ودفعه بأربعة أيام جاء فيه ان الوفاة تسببت عن صدمة وتزرف ناتجة عن السلية والجروح النارية

اضطر الدفاع لدحض مزاعم النيابة أن بطن المصاب العلية بعض الاطباء الذين حضروا العملية ليدنووا جميع المشاهدات التي لاحظوها في بطن المصاب وقت اجراء السلية - كذلك شعرت النيابة بضعف حجتها المستندة من تقرير الدكتور ملتون فكلفتها بالمخوون امام المحكمة هو جماعة الاطباء الذين شاركوه في السلية المشهورة بصفة شهود اثبات على ان الوفاة كانت نتيجة الجروح النارية وان العملية كانت ضرورية لعلاج المصاب!!

سمعت المحكمة أقوال الشهود قويا واثباتا ثم أصدرت حكما تعيد باقتضت فيه تعيين ثلاثة خبراء ليراجعوا أقوال الشهود المذكورين ويقضوا في المسائل الخلافية وهي

هل الجروح كانت مميتة وهل كان يمكن شفاء المريض بدون عملية وهل السلية أجزت طبقا للاصول الفنية؟

وقد فهم الخبراء تقريرهم وتحدثت هذه الجلسة لثلاثة في

الزناح

تطلب النيابة مصادرة التهم بمقتضى نص المادة (١٩٤) على اعتبار أن القتل المستدلل به جريمة قتل تام وتستند النيابة في ذلك على

(١) أن التهم مسؤولة قانوناً عن وفاة المرحوم بطرس باشا غالى سواء كانت تلك الوفاة نتيجة مباشرة للاصابات التي أحدثها في جسم القيد أو كانت نتيجة الصدمة الناتجة عن العملية

(٢) وأن الاصابات المذكورة في الواقع هي التي أحدثت الوفاة مباشرة والدفاع يجب على التهمة بما يأتي

أولاً - أنه يجب لمسؤولية التهم عن جريمة قتل التام أن تكون اصابات المتوفى أحدثت الوفاة مباشرة

ثانياً - أن طريق إثبات العلاقة السببية بين الجروح وبين الوفاة لا تقوم إلا بطريق واحد هو الكشف الطبي الشرعي الذي يجب أن يسلم بطريق تشريح الجثة ثانياً - أنه بالرغم من ذلك فإنه لم يثبت من الأدلة التي أقامتها النيابة أن الاصابات المذكورة سببت وفاة المرحوم بطرس باشا غالى وإنما ما كانت نتيجة العملية الجراحية أو أي سبب آخر مجهول

ثالثاً - أنه مع كل وصف للجريمة قتل أو شروعا في قتل فإن التهم أيضا غير مسؤول عنها ويجب تبرئته منها لأنه وقت ارتكاب القتل لم يكن مالكاً لقوة الإرادة والاختيار لسبب علة عقلية

لذلك يجب أن تحكم على كل من هذه النقاط **هتفلاً كانت الثلاث مسائل الأولى مرتبطة ببعضها وخاصة بسلوك الشروع والمصلحة العامة خاصة بالمسؤولية الجنائية لذلك قسم دفاعنا الى قسمين**

الأول - الوصف

الثاني - المسؤولية

الدفاع

القسم الأول

الوصف

(١)

يشترط علماء القانون لوجود جريمة القتل شروط ثلاث

الأول - سبق وجود حياة بشرية

الثاني - عدم توفر علة القتل عند الجاني

الثالث - العلم بالسبب للزور في وفاة الجاني عليه

لا صورية في فهم الشرطين الأول والثاني كما أنه ليس من مأمورين الكلام على هذين الشرطين ولكن موضوع الخلاف في قضيتنا يرجع الى فهم مؤدى الشرط الثالث أي العلاقة السببية بين فعل التهم وبين وفاة الجاني عليه وفي توفر هذا الشرط في الحالة التي نحن بصددنا

هذا ولما كانت جريمة القتل هي من الجرائم التي تفصل فيها في البلاد الفرنسية عاظم الجنابات وكانت مسألة العلاقة السببية بين الفعل وبين وفاة الجاني عليه مرتبطة بالوقائع التي تطرح على المحاكم وكانت تلك المحاكم ليست مكلفة في تطبيق القانون يمت هذه المسئلة الدقيقة والكلام عليها في أحكامها غالباً في تفسير هذا البعد لا يمتد أثرها بل تلك الأحكام يجب الرجوع اذن الى أقوال شراح القانون

فلما رجعنا الى تلك الأحوال نجد أنها مدونة في كتبهم بشأن تفسير مواد القتل والضرب الذي أفضى الى الموت والضرب الذي تنتج عنه علة مستديعة أو عجز عن الاشتغال فإن الثاني يحتاج في تطبيق هذه المواد الى البحث دائماً عن قيمة العلاقة بين الضرب وبين نتيجته سواء كانت موتاً أو علة مستديعة أو عجز عن الاشتغال لذلك نضطر هنا الى سرد ما جاء في شرح القانون الفرنسي بشأن هذه الجرائم الثلاث

(٢)

(١) جاء بكتاب السلامة دالوز (تطبيقات على قانون العقوبات) صحيفة ٤٣٣ تطبيق على الفقرة الأولى من المادة (٣٠٤) من القانون الفرنسي ما يأتي

«لا يمكن لتطبيق الفقرة الأولى من المادة (٣٠٤) على أحوال الضرب أن يصاب الجاني عليه عقب الضرب بمرض أو عجز عن الاشتغال بل يجب أن يكون المرض أو العجز نتيجة ذلك الضرب أي يجب أن يكون هناك ارتباط بين الفعل والمرض وفي الواقع فلهذا كان للشرع واستمراره مدة تتجأ عن سبب آخر غير الضرب كأن تأكد أنه ناتج عن خيبة الطبيب الذي عالج المصاب أو لاهمال المريض أو بسبب أمر آخر حدث بدو وقوع الضرب ولم يكن نتيجة الضرب فلا يكون التماس مسؤولاً عنه ولا يمكن أن يسأل إلا عما نتج مباشرة عن فعله»

(ولمعة نمر ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ وما بعدها)

فيؤخذ مما قررناه يجب لا يمكن صواب القائل على جريمة الضرب التي تكمن في مرض أو عجز عن الاشتغال أن يكون السبب هو المرض أو العجز نتيجة ذلك الضرب فلهذا

أنه كان نتيجة أمور أخرى لتقصير المريض أو خطأ الطبيب فلا يسأل القائل إلا عن جريمة الضرب البسيط

(٢) أما في أحوال الضرب الذي أفضى الى الموت فقد جاء دالوز جزء رابع عشر صحيفة ٦١١ فقرة ١٤١ وما بعدها ما يأتي

«أنه من المتيقن أن العقوبة المدونة بالمادة (٣٠٤) لا يمكن توقيعها إلا إذا كان موت الجاني عليه نتج مباشرة عن الضرب وأنه لا يجب بالنظر لسكون الشارع عن الفصل في هذه المسئلة أن ترجع الى القواعد التي قررناها الاقدمون من علماء التشريع الجنائي فأنهم كانوا يفرضون ثلاث أحوال

الحالة الأولى إذا كان الضرب يحدث الوفاة فإن القائل يكون مسؤولاً عن موت المصاب والحالة الثانية إذا كان الضرب لا يحدث الوفاة فإنه لا يفرض أن الموت الذي أعقبه نتيجة له بل تكون هناك قرينة بأنه نتج عن خطأ أو إهمال في العلاج

وفي الحالة الثالثة وهي وجود شك في طبيعة الجروح ونتيجتها المحتملة فأنهم كانوا يفرضون في هذه الحالة عن العلاج الذي عمل للمصاب فإن لم يضح وجود أقل علامة تدل على خطأ فيه أو إهمال من جانب الطبيب أو من جانب المصاب فإن الجاني يكون مسؤولاً عن الموت

وأما إذا كان الأمر بمكس ذلك فإن هذا الأخير لا يكون مسؤولاً إلا عن الضرب»

ثم قال دالوز «أما رأينا الذي اتفقنا فيه مع (شفو وهلي) فهو أنه يمكن الرجوع في أيامنا هذه الى رأى الاقدمين من العلماء لأنه ينفق مع غرض الشارع الحالي اذ يجب أن توجد علاقة بين الضرب والوفاة وأن الجاني لا يصح أن يكون مسؤولاً عن وفاة الجاني عليه إلا إذا كان القتل سبباً مباشراً للوفاة اذ لا يصح أن يكون مسؤولاً إلا عن نتائج الفعل لاعتبار الطوارئ والناتجة عن سبب آخر»

(٣)

أما فيما يتعلق بجريمة القتل فقد جاء بكتاب العلامة جازو جزء رابع صحيفة ٥١٣ نمر ١٥٧٠ طبع ثانية ما يأتي

«يجب أن يكون الموت مستنداً لعمل التهم وبعبارة أوضح يجب أن يكون هناك علاقة سبب ونتيجة بين الفعل والسند وبين وفاة الجاني عليه»

«ويجب أن يكون الاستناد أساس هذه السببية»

وجاء بكتاب العلامة دالوز تطبيقات على قانون العقوبات صحيفة ٣٠٥ نمر ١٦٣٣ ما يأتي «بقي منا حالة الشك في طبيعة الاصابات والنتائج المحتملة لما تلى توفى المصاب على أثرها في هذه الحالة يستند الموت لفعل التهم أولاً يستند اليه بحسب مقتضيات الاحوال فإن وجدت دلائل تدين الجاني الطبيب في العلاج أو عدم احتياطه وتوقعه أو من المريض أو من أي شخص آخر يكون التهم غير مسؤول عن وفاة الجاني عليه ولا كذلك مسؤولاً عنه وقد تأيدت هذه الآراء بكيفية صريحة برأي كاربنيه وجارو (راجع كرنيه جزء ٢٣ صحيفة ٥٩٢ نمر ٩١)

ومخلص رأيها وأنه إذا كانت الجروح ليست قاتلة حتماً وكانت بالمدفعية سبباً في الوفاة التي حدثت بسبب إهمال المريض في العلاج أو عدم خبرة الطبيب الذي عالجه لا يصح اعتبار تهمة القتل قائمة نعم يمكن أن يقال أن المصاب ما كان يموت لو لم تحصل له الاصابات ولكن يجب على ذلك بأن الجروح لم تقتله»

يؤيد هذا الرأي الأخير ما جاء في أحدث مؤلف كتب التشريع الجنائية الذي نشره الأستاذ (جرسون) مدرسو القوانين الجنائية بكلية باريس المعروف بعنوان (التطبيقات على قانون العقوبات الفرنسي) فقد جاء في الجزء الأول منه تطبيقاً على المادة (٢٩٥) صحيفة ٦٩٩ فقرة ثامنة ما يأتي

«وقد يصادف الانسان في العمل صدمة وهي حالة ما اذا فر الخياط أنه لا يمكن الحكم بصورة قطعية «بأن الجروح هي التي أنتجت وفاة الجاني عليه وأنه يظهر أنها نتيجة مرض سابق على الجروح أو لاحق لها أو نتيجة معالجة غير مرضية قبي هذه الحالة لا يجب اعتبار القتل قانوناً من قبيل القتل التام»

ثم أن المصاب ما كان يموت اذا لم يكن قد جرح ولكن الجروح لم تنتج الموت مباشرة، فالتقت المادى المستدلهم لم يكن السبب المباشر فلا الوفاة بل كان بالصدفة سبباً فيها

(٤)

هذه هي أقوال الشراح صريحة في وجوب أن تكون الوفاة نتيجة لازمة لفعل الجاني حتى يمكن اعتباره مرتكباً لجريمة القتل وقد ذهب هؤلاء الشراح في نظرهم الى تطبيقها على أحوال أخرى غير جريمة القتل فأغفلوا بها في أحوال الضرب الذي أفضى الى الموت أو العجز عن العمل

لهذا كانت هذه القاعدة صحيحة في هذه الأحوال الأخيرة فيجب من باب أولى أن يؤخذ بها في جريمة القتل

في الواقع فإن الذي يؤخذ من المادة (١٩٤) نظاماً لجريمة القتل والمادة (٢٠٠) من القانون المذكور الخاصة بالضرب الذي أفضى الى الموت يجب أن لا يخلط بين القتل والنتج من القتل (القتل) وفي الثانية يجب على الضرب الذي يفضى الى الموت فإذا كان هناك عمل للدفاع عن النفس أو الجرح أو بين الوفاة وفي الثانية

كانت نتيجة مباشرة للأولى أو غير مباشرة لها فأما تكون فقط في حالة المادة (٢٠٠) أي الضرب الذي أفضى الى الموت

وذلك لأن الفعل المائب عليه هو الضرب لا القتل فيجب البحث في الارتباط بين الضرب والوفاة

أما في حالة المادة (١٩٤) فلا محل للبحث في نظرية السبب التام أو الغير المناسب لأن العقاب انما يقع على القتل لا على الضرب فلا يمكن أن يفرض هنا أن الشارع أوجب العقاب على الضرب أو الجرح الذي كان بالصدفة سبباً للوفاة أو أن جعله بكيفية عارضة بل حتم أن يكون الموت نتيجة لازمة للقتل لأنه أوجب العقاب على القتل فلا عقاب الا على الشخص الذي يشر القتل أي الذي ارتكب فعلاً كانت نتيجة الحشمة اعدام الجاني عليه على أن قصد الشارع الذي أشرنا اليه يظهر جلياً من مقارنة المادة (١٩٤) الخاصة بالقتل العمد والمادة (٢٠٢) الخاصة بالقتل الخطأ وفي الواقع فإن القانون عبر في الأولى بعبارة

«من قتل قصداً»

وفي الثانية بعبارة

«من قتل سهواً أو تسبباً في قتلها»

فأضاف عبارة (تسبب في قتلها) في المادة (٢٠٢) للدلالة على أن القتل لا يقع بين القتل وبين الوفاة ليدل على أنه يكفي للعقاب في هذه الحالة أن يكون فعل الجاني سبباً غير مباشر لوفاة الجاني عليه

فيؤخذ من هذه الإضافة ومن عدم النص عليها في المادة (١٩٤) أنه يجب حتماً لا يمكن العقاب على جريمة القتل وجود ارتباط كلي بين الفعل والوفاة وأنه اذا كان القتل سبباً عارضياً فلا يمكن مصادفة القائل على جريمة القتل بل جريمة الشروع

(٥)

هذا وقد أيدت المحاكم المصرية بأحكامها هذه النظرة فقد أصدرت محكمة الاستئناف للشككة بصفة دائرة جنابات في حادثة وقعت بمدينة أسيوط طعن فيها للهيان امرأة ايتها جلة طعنات بالسكين وحكمت محكمة الجنابات ابتدائياً بمعاملة أخدم بالاعدام تطبيقاً للمادة (١٩٤) وبناء على استئناف الحكم عليها اعتبر محكمة الاستئناف أن القتل للنسب للتهمين ضرب يطبق على المادة (٢٠٥) ومن أغرب ما جاء في الحكم أنه بالرغم من أن الاصابات التي وجدت في الجاني عليها حدثت من سكين أي من آلة قاتلة فإن المحكمة قررت في اسبابها

«وحيث أنه مع عدم التثبت من أن الاصابات الحديثة العمر مرقمة هي السبب لوفاتها لا يمكن الجزم بأن قصد القتل كان معروفاً عند التهمين»

فأما كانت المحاكم تتبرأ من الشك في أن الوفاة حدثت من الاصابات بنظر العزم بأن القاتل قصد اعدام الجاني عليه وتعتبر ما وقع منه ضرباً بسيطاً ليس اعدل من أن تحكم المحكمة في هذه القضية التي ترجع فيها كثيراً كما سنبينه أن الوفاة حدثت من السببية الجراحية باعتبار الفعل شروعا في قتل

واضح حكم الاستئناف ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٥ الصادر من دائرة حضرات المرحوم قلم بك امين وزبور بك وموسى بك (المرضة صورته بأوراق التهم

الفصل الثاني

وفي أن الطريقة الوحيدة قانوناً لإثبات السببية بين فعل الجاني ووفاة الجاني عليه تنحصر في توقيع الكشف الطبي الشرعي على الجثة بطريق التشريح»

(١)

أول اعتراض يقوم من جانب النيابة أنها ليست معقولة بخصوص خاصة فزها بالجرأة كشف طبي شرعي لأن نص المادة (٢٤) من قانون تحقيق الجنابات) قد جعل للمالطية في الاستانة بالخبراء على السورم ولم يقيدوا الا بقيد واحد هو أن يفت مؤلاد الخبراء بينما قانونية أساسها على أن يؤموا ما يورضهم بالمدق والصدق

لهم أن قانون تحقيق الجنابات خال من نص يحتم على النيابة اجراء الكشوفات ولكنها مع هذا ملزمة باجرائها بمقتضى نصوص قانون آخر

أصدر الشرع للصري في ٩ يونيو سنة ١٨٩٠ قانوناً بشأن قيد الوفيات في القفار المعدلة لتلك وهذه القفار مبن فيها اسم التوفي وتاريخ وفاته وجب الوفاة وقد جاء في فيه نصوص المادتين ٢٠ و٢٥ محصة على النيابة اجراء ذلك الكشف

(للمادة ٢٠) «لا يعطى تصريحاً بالدفن إلا بعد تسليم شهادة بالوفاة وأسبابها صادرة من حكيم معروف لدى مصلحة الصحة أو من المأمور الصحي في حال عدم وجوده فيؤخذ من هذا النص أن الشارع لا يقبل أن تدفن جثة قبل الوقوف على أسباب الوفاة فإن كانت طيبة أمر بدفنها والا فينتدى في شأنها اجراءات أخرى ينبا في المادة (٢٥) التي ذكرها

(للمادة ٢٥) «فوق أول) إذا كانت هناك ملامح أو آثار تدل على أنه قتل فحينئذ يجب عن هيئة أو أسواق أخرى توجب الاختفاء فيها فلا يجوز اجراء الدفن إلا بعد الكشف الطبي الشرعي الذي يجريه في النيابة الصحية بالمحاكم لا المحلية إذا كان القتل العمد أو غير العمد من الاحال

الفصل الثالث

في أن وفاة المني عليه ليست في الواقع نتيجة الجروح النازلة بل نتيجة السلبية الجراحية وصدمتها أو نتيجة لسبب مجهول

(١)

إذا فرضنا أن تشريح الجثة لم يكن لازماً لاثبات الملائمة السلبية بين القتل والموت وجب على النيابة مع ذلك أن تقيم الدليل على وجود تلك الملائمة فأما إذا الأدلة التي قامت من جهة الألبام

سندت النيابة هنا على أدلة ثلاثة

الاول - التقرير المرحر من الدكتور ملتون

الثاني - شهادة الدكتور ملتون وزملائه التي أدوها في الجلسة

الثالث - تقرير الخبراء للمقدم للحكمة

لذلك يجب الكلام على كل واحد من هذه الأدلة

(٢)

عن الاول - تقدم النيابة تقريراً محرراً من الدكتور ملتون بعد دفن المرحوم بطرس باشا بإمام وقول أنه الدليل الذي وثقت به النيابة

ونحن امام هذا التصرف لا يسنا سوى انقاد عمل النيابة واتخاذ ذلك التقرير واول أمر نتقده أنه كان يجب في هذا الحادث الخطير الذي جعل النيابة والحكومة متما تلتزم غاية خاصة بالتحقيق تلك النيابة التي أوجبت جعل التحقيق سراً وحرم فيه التهم من الاستعانة برجال المحاماة الذين كان يمكنهم ان يمتنعوا في الوقت المناسب على طريق تحقيق الوفاة

لم يكن من مستلزمات هذه النيابة ان يثبت القتل المنسوب للمتهم بكيفية لا تقبل الشك ولا التأويل إلتزاماً كان أسهله وهو توقيع الكشف الطبي الشرعي عند اوفاته ان النيابة لم تفكر في تحقيق أمر الوفاة الا بعد دفن الجثة بأربعة أيام حيث أرسلت لجناب الدكتور ملتون افادة تطلب فيها تقريراً عن الحالة

وأغرب من عمل النيابة أنوال الدكتور ماون فيا يختص بتقريره فالتا نلاحظ عليه أمراً جوهرياً اذا بقول

(١) أنه وصته من النيابة افادة بطلب التقرير مؤرخة ٢٤ فبراير أي بعد الوفاة بثلاثة أيام

(٢) أنه حرر تقريره في ٢٥ فبراير أي بعد دفن الجثة بأربعة أيام فيستفاد من ذلك انه تأية اللحظة التي دفنت فيها جثة المني عليه لم يكن قد طلب من الدكتور ماون ان يفتي رايه في أسباب الوفاة ولا ان يقدم تقريراً لناشاهده

فإذا اذن قصر ما جاء بالخرقة ربه من أنه بالنظر لان الاحوال التي عرضت وقت المدة في كفاية تماماً لمعرفة سبب الوفاة لم تشمل الا فئة التشريحية

كناهم منى لهذه البارة اذا كان من وظيفة الدكتور ملتون اجراء تشريح جثث جميع الذين توفاهم الله في مستشفاه

كناهم منى لهذه البارة لو كان الدكتور ملتون من أطباء الحكومة الشرعيين الذين من واجبتهم تشريح جثث الموتى

أما وهو لم يكن كذلك ولم يكن الى ما بعد الدفن بأيام متدياً من جانب الحكومة للحكم على أسباب الوفاة أو في ابداء رايه في لزوم أو عدم لزوم اجراء تشريح الجثة

فلا يمكن تفسير أنواله الا بأنه وضع نفسه موضع الشك ولرب

أجاب على خطاب النيابة وهو يعلم تمام الدليل أنه لا يمكن الحكم الصحيح على أسباب الوفاة الا بعمل الصفة التشريحية وتشر ان الحكم على الأسباب غير هذه الطريقة محل للشك فندفع اعتراضاً لم يبالغ منه دفعه ولم يدخل في حدود مأموريته

ولكن اذا قالت النيابة اليوم بأنها سألت الطبيب في يوم الوفاة فأبدي رايه بعدم لزوم عمل الصفة التشريحية واعتماداً على ذلك لم تأمر بها

قول ان هذا قول يفتقر الى الاثبات وما دامت حاضرة التحقيق خالية مما يؤيده فلا عمل للاعتداد به

على انه اذا كان الامر كذلك فلو كان من الصواب أن يسأل طبيب رايه في لزوم عمل الصفة التشريحية من عدمه وقد توفي لمصاب عنده ثم عملية جراحية قد يكون الموت

نتيجتها

توجد ولا شك حالة لا يرتاح هذا الطبيب لعمل الصفة التشريحية فيها وهي حالة ما اذا كانت المدة سببت الوفاة - فانه لا يتصور العقل في هذه الحالة أن يوافق الطبيب

على عمل التشريح اذ يكون فيه الزهوان الدافع على خطئه الطبي الذي يقتضى مشاوبته بالنظر لمركز التقيد السياسي والاجتماعي

لنا اذن من اشارة الدكتور ملتون بعدم عمل التشريح قرينة قاطعة على ان الوفاة لم تكن نتيجة وحاص التهم وانها كانت نتيجة عملية الجراحية

لازال نذكر ان الصفة التشريحية كانت لازمة ولها هي مفرد ما التي تبين سبب الوفاة وثاناً من العمل دليل يبره القاضي والداني فان الحكمة والنيابة والحضور لم ينسوا

بعد حادثة دنشواي الشيرة التي أهم فيها القتل بالتمسدي على الضابط بول الذي تولى على أثره وكانت الآثار ظاهرة والوفاة اضيقاً ومع ذلك فبعد تشريح الجثة بعمرة

فجاء هذا التمس صريحاً في ان النيابة ملزمة حيناً باجراء الكشف الطبي الشرعي مثل اجراء الدفن

على ان القانون لم يقتصر على تحريم الدفن قبل توقيع الكشف فانه لشدة اهتمامه بتنفيذ غرضه قد علق على مخالفة هذا الامر عقوبة مدوية في قانون العقوبات وفي الواقع

فان نص المادة (٢٠٣) جاء به

وكل من أخفى جثة قتل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز

خمس مائة ريال

فيؤخذ من مجموع هذه النصوص

أولاً - أنه لا يجوز دفن جثة متبينة في ان موتها نتيجة جناية الا بعد الكشف عليها

ثانياً - ان الكشف المذكور يكون طياً شرعياً أي بالطريقة المعروفة في بلادنا وهي ائداب الطبيب الشرعي للمحاكم أو مفتشى الصحة الذين عينهم الحكومة لهذه النيابة

ثالثاً - ان هذا الكشف يؤمر به حيناً من جهة نيابة العمومية

رابعاً - ان النرض هذا من الكشف هو

(١) تحقيق حالة الموت

(٢) تحقيق أسبابه

هذا ولما كان هذا النرض من كل هذه الاجراءات والله ومعه هو تحقيق حالة الموت وتحقيق أسبابه وكان الطريق الذي رسمه القانون لتحقيق تلك الحالة ولا سبب مينا

مرسوم وهو الكشف الطبي الشرعي وجب أن يرتب على ذلك تدبيرة لا مناص منها وهو ان الطريق الوحيد لتحقيق أسباب الوفاة الجائفة هو توقيع الكشف الطبي الشرعي

هذا وقد نص القانون الفرنسي على وجوب توقيع الكشف الطبي الشرعي على جثة القتل (راجع المادة ٤١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي) ولا فرق اذن بين

القانونين ويجب أن نسير على آراء علماء التشريع الفرنسي في تحقيق أسباب الوفاة وفي تحقيق الملائمة التي توجد بين القتل المنسوب للمتهم وبين الوفاة

انه بالرغم من عدم وجود نص صريح بالقانون الفرنسي يقتضي بعمل الصفة التشريحية فكل الشرائع قالوا بضرورة عملها حيناً ولو كان التهم معترفاً ولو كان سبب الموت ظاهراً

جلداً فقد قال العلامة جاروف مطوله جزء رابع صفحة ٥١٣ نمرة ٥٧٠ طبعة ثانية

١١ - يجب أن يكون الموت مستنداً للمتهم وبسيرة أوضح يجب أن يكون هناك علاقة سبب ونتيجة بين القتل المستند للمتهم وبين الموت الذي كان نتيجة له

٢٢ - يجب أن يكون الاستناد أساساً لهذه الملائمة

وقد جاء في هذا الكتاب أيضاً صفحة ٥٢٦ نمرة ١٥٨١

يجب لاثبات القتل المادي في جريمة القتل أن يقيم من جانب الاتهام الدليل على أمرين

١ - حصول وفاة انسان

٢ - استناد هذه الوفاة الى قتل وقع من المتهم

والثاني يجب عمل كشف طبي بواسطة خبير وقد نصت المادة (٤١) من قانون تحقيق الجنايات على وجوب هذا العمل

وقد كانت تختص مأمورية الاطباء في الزمن السابق في مثل هذه الاحوال على عمل كشف طبي ظاهري تبين فيه أسباب الوفاة بكيفية أساسها الفطن والتخمين أما لان

فان الكشف يحصل بطريق تشريح الجثة تشريحاً مطاعاً لا اصول الطب الشرعي ويكون ذلك أساساً للتقرير الذي يقتضيه لا حتى ويشرح بعد ذلك شهادتاً امام المحققين

تم ذلك بعد ذلك بسطور (صفحة ٥٢٧)

وقد كانت أسباب الوفاة ظاهرة للابصار من مجرد البحث السطحي فانه يجب عمل

الصفة التشريحية في جميع احوال الوفيات الجائفة أو الملتزمة فيها حتى ولو كان الجاني

معتزلاً اعتزافاً صريحاً لان ذلك لا يفي بضرورة التشريح لتبين منه اجراءه

وإذا ان اجراءه هو الطريقة الوحيدة التي يمكن التأكد بها من صحة قوال المتهم (راجع) كتاب كروني على الطب الشرعي صفحة ٢٨٠ ما بعدها

الدكتور تولن ثبت ان الوفاة لم تكن نتيجة الضرب بل كانت مسببة عن ضربة الشمس أما حالتها فانها لا غائل هذه فهي ليست اكثر اهلاناً لان الوفاة هناك لم تحصل

بعد عملية جراحية ولان أعراض الموت ظهرت في حادثة الضابط بول عقب الضرب ولان التقيد في حادثتنا بقي بحالة طبيعية من تنفس ونض وكلام بقي في حالة

تمكن منها من مقابلة أمير البلاد وتبادل الكلام معه ولم يفقد صوابه ولم تتغير حالته الا بعد عمل تلك العملية المشنومة

فالفرق بين الحالتين ظاهر لا راء فيه

فاذا كان تشريح الجثة في الحالة الاولى قد أدى الى هذه النتيجة فم لا يكون الامر في حالتنا التي ليست اكثر ارباباً كما من تلك مؤدياً الى نتيجة غائلة تلك النتيجة

وباليت النيابة امتنت فقط عن عمل الصفة التشريحية فأنها مع ذلك لم تمن قبل الوفاة وبعد الاصابة بأجرا كشف ظاهري بواسطة خبير من رجال الحكومة أو خبيرم يكون

قد حلف اليمين القانونية

ولكن العمل لما عذراً فانه يظهر ان السلطة الادارية كانت تتولى تحقيق هذه النتيجة

فقد نشرت الجرائد أن التفتيش يجري بواسطة لجنة من كبار رجال المحاماة ومع ذلك فموا كان التحقيق جارياً بواسطة لجنة أو بواسطة النيابة فلو اوجب الآن هو الكلام على

قيمة التقرير الذي تركن عليه النيابة

فأما قيمته القانونية

هل هو تقرير خبير

ليس له هذه القيمة لانه ان كان خبيراً فكلان يجب أن يحلف اليمين القانونية قبل كتابة تقريره حتى يكون لنا في عمله بعض الثقة

على أن هذه اليمين تكون كافية لانه يجب أن يحلف الله ايمانهم قبل مباشرة العمل - ولا شك في انه في الوقت الذي اتدب فيه لا يداير رايه كانت الجثة قد دفنت

من أيام ولم يكن في استطاعته ان يبعد النظر عليها بصفة خبير

(٣)

عن الثاني - هذا غير أن الذابة قد استحضرت أمام المحكمة ستة شاهد هو جماعة

الاطباء الذين شاركوه في العملية المشنومة وقد حلفوا اليمين القانونية وأدوا شهادتهم قبل أن تناقش أقوالهم يجب أن نستلقت القضاء المادل الى أنه لا يجوز سماع أقوالهم

بصفة شهود وأن النيابة أخطأت في استحضارهم بحجة الجنايات

ولسبب ظاهر لان الشاهد انما يشهد على الرئيات والمسموعات أي على الحوادث

المادة التي يشاهدها أو يشهدها بأحدى الجوانب الجسدية أما والنيابة تستحضرهم لادعاء

وأهم في سبب وفاة المني عليه فلا يمكن بأي حالة اعتبار أقوالهم لان الذي يأتي أمام

المحكمة ليبي رايها هو الخبير لا الشاهد

فاذا فرضنا ان هؤلاء الاطباء الذين سمعت أقوالهم قد قسموا بصفة خبراء وكشفوا

على التوفيق اننا على أقوالهم الاعتراضات الآتية

(١) ان هؤلاء الاطباء لا يصح الاخذ بأقوالهم لانه باشرأوا عملية قد تكون

الوفاة حصلت منها فلا يمكن الاعتداد بأقوالهم لانهم ملزمون ان يداوروا من مسؤوليتهم الشخصية في امر الوفاة اذ لو ثبت ان الوفاة كانت نتيجة السلبية لتفوت مسؤوليتهم

فذا كان هؤلاء موضع اتهام فلا يصح ان يؤخذ منهم بأقوالهم

(٢) والذي يؤيد ان الدكتور ملتون انما أتى أمام المحكمة لالقرار الحقيقة لقائها

ولكن ايداع عن رايه الذي قرره في تقريره ان ذلك خلافاً بين التقرير وبين اجابته فان

امورا كثيرة لم تذكر في التقرير أي في الوقت القريب من المشاهدة لانه تحرر عقب

العملية والوفاة بأربعة أيام وقد حضرته في شهادته امام المحكمة ولم يرف في التقرير شيئاً

يدل بقصد الورد والتريبات والالوية الشرية وان جروح الكبد والعدة كان

سائلاً منهاهم

(٣) قد وقع خلاف في المشاهدات بين أقوال الدكتور ملتون وبين أقوال

باقي الاطباء في نقط مهمة وهي

١ - ان الكبد كان سائلاً منهاهم

وقد كذب الدكتور بروسار هذه البارة حيث قال انه عند ما فتحت البطن وشاهد

الكبد لم يكن يسيل من جروحها دم

ب - كذلك حصل خلاف فيما يتعلق بمدة المداية

ج - وخلاف في عدد الاشخاص الذين كانوا يشهدون في المداية ويشهرون عملاً

اقتضى وضع ايدهم في بطن المصاب ومس الاحتشاء

فاذا كانت قص المشاهدات مختلف فيها بهذا المقدار الجوهري فكيف يمكن الجزم

بصفة النتائج التي ذهب اليها هؤلاء الاطباء

ان هذا ليكني للحكم بان النتيجة التي ذهب اليها الدكتور ملتون ليست صحيحة

لعدم بنائها على مشاهدة صادقة

لاريد أن نلغى الكلام في نقط الخلاف والافتراض الشديد بين المشاهدات والنتائج

التي ذهبوا اليها لان المحكمة قد تنورت في هذه النقطة كل التنور اذ لم يبين شخص بالجلسة

الا وشهرتهم انما ادوا شهادة بكرة الدفاع عن معلم

لذلك تحصر على ممارسة شهادتهم بأحوال شهودنا الذين لا مصلحة لهم في تمرير شيء غير الحقيقة المجردة عن كل مصلحة ذاتية

فقد الدكتور مورونوف وأبو أموره الدكتور سمدالغام أن الرصاص لم يخترق كبد التورفي وإنما أصبت بها جرحاً سطحياً بشكل خفيف غير عميق ولا أحمية لها

والله أعلم بما جرحه الدكتور مورونوف من كفة قاذبة من الدم لا تتجاوز ٢٠٠ جرام وأنهما لم يشاهدا فساداً في الاوعية ولا في الشرايين ولا في الاوردة وأنهما لم يريسا بلان هم لا من جروح المدة ولا من جروح الكبد

على انه لم يقتصر الامر على ذلك فاق هذين الشاهدين قد قررا بإبارة صريحة بأنه لم يكن هناك أي علاقة تدل على الصدمة في الوقت الذي فحص فيه المريض وقررا عدم عمل العملية خلافاً لما قرره الدكتور مكنون في تقريره وفي شهادته

هناك فبا يضمن بالشاهدات التي رأها حضرات الاطباء على جسم الروح بطرس قال باننا

ولكن هناك موضوع آخر يجب الكلام عليه وهو النتائج التي استجبا حضراتهم من هذه الشاهدات وهي تتلخص بنقط ثلاثة

الاولى - هل الإصابة التي شوهت في المصاب بميتة أم يجوز الشفاء منها

الثانية - هل العملية كانت لازمة

الثالثة - هل العملية عملت طبقاً لاصول التقنية

كانت اجابة شهود النفي صريحة في الجواب على هذه الاسئلة فأنهم قرروا بأن الإصابة لم تكن بميتة وان العملية لم تكن لازمة وقد تكون هي التي سببت الوفاة وأنه لا يمكن قتلها الحكم على سبب الوفاة إلا بعمل الصفة التشريحية

على ان شهود الاتبات لم يمكنهم أن يؤكدوا ان الصدمة التي قالوا انها سببت الوفاة نشأت عن الإصابة بفردا بل قالوا واختصروا في هذه النقطة انها ناشت عن العملين جروح الإصابة ولم تكن أحد حضرات اطباء الاتبات من تأيد قوله رأي علي أما شهود التي قد أبدوا كمالاً في قروءه بأراء علمية مستندوها على مؤلفات معروفة واحصائيات عملت في بلاد مختلفة

والله اعلم على ان شهادت حضراتهم لا تقبل النقض انه طلب من الدكتور مكنون ان يتكلم مع حضراتهم فلم يقبل هذه المراجعة ولا يندري ان كان هذا الرضا مبنياً على تصيب الدكتور مكنون لرأيه أو عجزاً عن تأييده بأدلة علمية وآراء من كتب الطب الاحصائيات كما قرر ذلك شهود التي

وما يؤيد ان هذا الرضا راجع الى أحد الامرين ان اجابة الدكتور مكنون على طلب المناقشة كانت مجردة وبسيطة تؤيد ذلك حيث قال انه هو مجرد الذي شاهد الجروح وهو مجرد الذي بحث المرض وأنه لا يقبل مطلقاً ان يمترض أحد على عمله

قال الدكتور مكنون هذه البارة بجملة ولكنه عاد في جلسة بعد الظهر مدعيان ان ترجمة عمله لم تؤد تماماً ومطلب تصحيحها على الكيفية التي وردت في عصر الجلسة على اننا نلاحظ انه لا يمكن ان رجلا كبيراً مثل الدكتور مكنون وقت من ذهب يصحح وما كملنا وبقي ساعات طويلة بالحكمة بد تأدية شهادته الا اذا كان الترض من هذا البناء المدافعة عن رأيه

لا وجه لثقل الكلام في هذا الموضوع فانه يمكن أن تراجع عناصر الجلسة وان تلاحظ كافة الظروف التي ترو فيها شهود الاتبات وشهود التي أقوالهم للجزم بأنه الاية لشهادة الاتبات وان شهادة التي كانت أساسها الصدق والحقائق العلمية التي لا شك فيها

(٤)

من الثالث - مناقشة تقرير الخبراء

نحن نعمل مناقشة هذا التقرير أن نلاحظ ان حضرات الخبراء قد اختصروا في الاجابة على أسئلة المحكمة في أمرين جوهرين فان الدكتور مادن وهلمون قد أجابا على سؤال المحكمة للعلق بالجروح بأنها قاذبة واما الدكتور بهجت وهي قد قال بأنه لا يمكن الجزم بأنها قاذبة الا اذا كان الانسان يقع الشك في موضع اليقين

كذلك قد اختلف حضراتهم فيما يتعلق بالزيف وكيفية فهم التي وجدت في تجويف البطن ومصدر ذلك الزيف وتأثيره على حياة المصاب قد خالف الدكتور وهي زميليه حيث قال ملاحظته انه يجوز ان الزيف الذي شوهه وقت العملية هو نتيجة إزاحته بالقلعة التي كانت تسد طرف الرءاء القطر وتحدث تلك الازاحة من أمور عديدة منها سكتة حركية في وقت العملية باليد وغير ذلك

أما زملاؤه قد خالفوه وقالوا ان هذا الزيف خطير جداً وقد يجوز ان يكون أدى الى الوفاة

ولاجل ان نقرر بحكمة الجلبات مقدار هذه الآراء لناخذ بأصحابا يلزم أولاً ان نعرف مقدار كفاءة كل واحد من الخبراء في صناعتهم وبعد ذلك نخلص كراه كل واحد من في المصالح التي يترامها

لما الدكتور مادن فهو متخرج من كلية (سيندن) بأستراليا وحصل منها على

جائزة في الجراحة العامة وأمراض النساء وقد اشتغل بصفة طبيب اعتيادي في مستشفى ملبورن وفي مستشفى أمراض الاطفال بلوندرا الكائن بشارع (أورموند استريت)

وقد اشتغل على الخصوص بأمراض الاطفال اللولوين حديثاً وبمرض البلهارسيا والثانة وبمعالجة الاستسقا ولذلك ظهرت له نشرات أربع في الامراض المذكورة والمخالصة ان حضرته ليس حائزاً لشهادة أوروبية من جهة ولم يشغل خارج القطر للصري بالجراحة وليس لغها تأليف أو أي نشرات

أما الدكتور هامتون فقد حاز شهادته من كلية ايدنبورج أستراليا في سنة ١٩٠٢ وبسببها شهادة البكالوريا في الطب والجراحة العامة وقد منح جائزة في (الطب) واشتغل بصفة طبيب باسبالية ايدنبورج للامراض العامة واشتغل باسبالية أمراض الاطفال بالمدينة المذكورة

فلاحظ ان حضرته لم يشغل بالجراحة العامة ولا الخامة كذلك لم يمزج جواز لافي الجراحة ولا في الطب الشرعي وليست له مؤلفات تتعلق بهذه المواضيع

أما الدكتور بهجت وهي قد تلقى في كليات لوندرا وبوسيرا وايدنبورج بايكوسيا وكبيريدج بالبحر ايرلندا وباريس فترافا ومارس صناعتها باسباليات لوندرا ثم اشتغل بصفته مساعد لتدريس علم التشريح بكلية ايدنبورج وبعده رئيس الكليتك باسبالية سان جورج بلوندرا وحصل على جائزة (التشريح) على أثر مؤلف وضعه على الجراحة في اصابات المدة وقد مضى سكتين في اسباليات لوندرا وباريس مشرنا على جراحة البطن والثنايا بالبولية وحصل على شهادته الشاهية من كلية ايدنبورج والمدارس الملكية بالبحر ايرلندا ولوندرا وهو الان استاذ التشريح في مدرسة الطب

فاننا نرى ان الثلاثة خبراء ولا تريد ان ينص أحداً قدره فأننا نجد ان أكثرهم اختصاصاً بالفضل في المسائل المطروحة امام المحكمة انما هو الدكتور بهجت وهي لانه مارس الجراحة ولانه اشتغل بفن التشريح المرتبط علم الارتباط بالمسائل التي نبث فيها الان

على ان آراء التي أبداها المحكمة وان كنا نخالفه في بعضها فان ذلك لا يمنعنا ان نقول ان الحجج التي قدمها برهاناً عليها قرية للعقل ومنطقية على الترتيب

السؤال الاول

قال الاستاذ هو فان الطبيب الشرعي الشهور يلاذ النسيان لا يمكن أن يجزم الانسان بأن جرحاً حدثت الوفاة الا اذا أعدت اللوت فلا فانه ليس فقط من المؤكد أن جروح الكبد المدققة والتدليل الناتجة عن آلات نارية لاتسج اللوت دائماً بل من المؤكد أيضاً انه مثبت في علم الجراحة وجود أحوال أصيب القلب فيها لمحات نارية لم يحدث عنها وفاة للمصاب

يجب أن تبقى هذه الحقيقة الصحيحة في أذهاننا في جميع أدوار المناقشة التي تلي (١) لا لزوم للكلام على جروح الكبد التي قال الدكتور مكنون ملاحظته بعشاهتها وقت فتح البطن لان الخبراء قالوا بأنها ليست خطيرة - أما فيما يتعلق بجروح المدة وما عيل من امكانات مرور السائل المدي منها الى البرجون واحداث نفخ قد ينتج عنه التهاب بروتوني فيجب علينا قبل كل شيء أن نلاحظ ان السائل الوحيد الذي يمكن ان يوجد في المدة وقت خلوها من النفاذ انما هو المصير المدي الذي لا يمكن افرازه الا اذا انتهت شبيهة الانسان للطعام ومن المؤكد أن الروحوم بطرس باشا غالي ما كان يمكن أن توجد عنده شبة لسبب حالة الجروح التي أصيب بها فليس من المعقول أن يوجد سائل في مده يتخشي مروره من فتحات الجروح وسقوطه في البرجون

على ان هذا السائل أي المصير المدي هو بطبيعته حاض أي مطهر فلا يمكن أيضاً أن ينتج من دخوله في البرجون أقل نفخ - واذا كان الطبيب الذي باشر العملية بد مضي أكثر من أربع ساعات على الإصابة لم يشاهد سيلان عصير من هذا القليل فلا يمكن أن يقال بوجود خطر من هذا النوع على المريض

(٢) أما فيما يتعلق بالزيف الذي قيل انه نتيجة قصودع دموي أو نتيجة جروح المدة فقد قال الخبراء أنهم يقدرونه (بحسب أقوال الشهود بين ٢٠٠ جرام و ٩٠٠ جرام) فاذا أخذنا باكثر تقدير فيجب ان نعلم بأنه كان موجوداً داخل البطن وقت فحصها كية لا تقل عن تساية جرام واذا كانت هذه الكمية لم تبلغ هذا المقدار الا بعد مضي خمس ساعات على الإصابة فمن المؤكد الذي لا شبهة فيه ان الاوعية التي سال منها الدم لم تكن الا أوعية رقيقة جداً لا أهمية لغصدها وانه كان يمكن ان يتقطع منها سيلان الدم بتكوين سد يمكن قصدها بحدث عادة من التصاق قلعة من الدم بفوهتها خصوصاً اذا ترك المصاب مستريحاً ولم يزعجه اطباؤه بإجراء العملية

على اننا اسلمنا كما تقدم بأن كمية الدم هي (٩٠٠ جرام) الامر الذي اختلفت في تقديره الشهود قياً واثباتاً فان هذه الكمية ليست في ذاتها خطيرة ولا يلزم ان تحدث نفخاً في المستقبل وفي الواقع فانه في أحوال الحمل خارج الرحم شوهت أحوال فيها فتح الجيب داخل البرتون وكان مصغراً بيلان كمية من الدم أكثر من ذلك بكثير ولم يترتب على ذلك وفاة المريض أو اصاحها بالتهاب بروتوني فوجود كمية من الدم بهذا المقدار في البرتون ليست خطيراً على ان وفاة الروحوم بطرس باشا كانت نتيجة الزيف

على ان الخبراء أنفسهم يرون ذلك فأنهم قالوا ان عدم عمل الصفة التشريحية وعدم وجود البيانات الكافية في أقوال الشهود فيما يتعلق بمركز الجروح وأوصافها لا يسع لنا بان نجيب اجابة قاطعة على السؤال الاول. ولكن نقرا شهود الاصابات فنذكر ان الجروح كانت في ذاتها بميتة وان المريض ما كان يبش بلا عملية

وقد صار هذا الحكم مناقضاً للمقدمة التي ذكرها الخبراء وهي عدم امكان الحكم بصورة قطعية حتى ان أحدهم الدكتور بهجت بك وهي رفض ان ينضم الى زملائه في هذا الاستنتاج فقد قرر أنه لا يمكن الحكم على ان الجروح بميتة الا اذا وضع الانسان الشك والقروض موضع الحقيقة الثانية

فاننا اذاً أن نقول انه لم يكن لاثنتين من الخبراء مسوغ في أن يحكما واحكاماً يتامض المقدمات التي بني عليها ولا يفتن مع حالة الجروح التي وصفوها ولا مع كفة الزيف على اكبر تقدير

ضرورة العملية

٣ - قال الخبراء أنه لا يمكنهم أن يتوا حكمهم في الجواب على هذا السؤال على حالة بطرس باشا المصوبة ولكنهم يلاحظون فيه الاحوال العامة وهي أحوال اصابات البطن بالباريات النارية فانه في مثل هذه الاحوال يجب اجراء العملية فوراً عقب الإصابة وأنهم ما عرفوا الاى سبب قرر الاطباء في الاستشارة الاولى بعدم اجراء العملية ولا السبب الذي ألبأ الدكتور مكنون لمصلها بعد ذلك

وان هذا الاعتراف لمدهش لان الدكتور مكنون قال في تقريره الاول انه في وقت بحث المريض وقت الاستشارة الاولى لم توجد أعراض تدل على إصابة أعضاء حسنة فان نبض المصاب كان بين ٧٥ - ٨٥ وان حالته السومية كانت جيدة

وفي الواقع فان مدخل الرصاص بجوار سطح الضلع السابع اليمين لا يثبت أن الرصاصة تكونت حيناً قد اخترقت الاعضاء الداخلية كما يقول الخبراء ولا غرابة في ذلك فأنهم لم يشاروا في علمهم كثيراً من أحوال الاصابات النارية فليس هذا القول من الآراء الثابتة بل هو مجرد احتمال وفي الواقع ألا يمكن أن تكون الرصاصة قد انزلت فوق سطح الضلع السابع وتغير اتجاهها لهذا السبب فدخلت تحت الجلد ومرت بالامعاء دون أن تنفخها

فلم تكن توجد اذن وقت الاستشارة الاولى علامات توجب عمل العملية فاذا كان الامر كذلك فأننا باشر الدكتور مكنون العملية

اننا نرى كما يرى الخبراء أنفسهم انه لم تكن هناك أعراض تسمح لهم بإجراءها أما الاحصائيات التي استند عليها شهود التي وأنجوها بالان المعايين بمجروح نارية في تجويف البطن يترجح شفاؤهم بدون عملية فلم ينكر الخبراء صحتها ولكنهم اقتصروا على القول بأنه نظر التقدم الجراحة في الايام الأخيرة أصبحت العمليات تأتي بنتائج حسنة وقت أحوال الموت التي كانت تسبب عنها

واننا نعلم بصحة هذا القول ولكننا نلاحظ انه صحيح فقط في الاحوال التي تسيل فيها العمليات بواسطة جراحي اختصاصيين في مثل هذه الاصابات

على ان الاحصائيات التي أوردتها الدفاع لا تزال حافظة لقياسها فيما يتعلق باثبات ان الاشخاص المجروحين بأسلحة نارية سواء في المدة أو الامعاء أو الكبد يشفى أغلبهم بدون عملية وهذا يفيد حتماً ان الجروح التي وجدت في الروحوم بطرس باشا غالي كان يترجح الشفاء منها بلا عملية وتكون بذلك غير قاتلة

وان الاحصائيات مهما كانت حديثاً لا تنير تلك الحقيقة الثابتة وهي ان الذين يتركزون بدون عملية يشفى أغلبهم وأنشيف الى ذلك

وقد زادت هذه الحقيقة تأكيداً بالحوادث التي وقعت في حروب الترسانال ومنشوريا الأخيرة وعليه فكلنا هناك أمل في شفاء إصابة بطرس باشا اذا لم تسيل العملية

أما عن مسألة مرفة ما اذا كانت العملية اجرت بالاحتياطات اللازمة فان الخبراء احتاطوا فيها احتياطاً كلياً وصريحاً بأنه نظر عدم عمل الصفة التشريحية فقد تكلل الوسائط التي يمكنها أن تحكم على نتائج العملية ونظر اقية البيانات التي جاءت بأحوال الشهود لاستطيع كية أن نعلم جواباً مرضياً على السؤال للوجه البنا وهو هل العملية اجرت مع الاحتياطات الطبية المقررة فينا

فالخبراء أكتفوا اذا بذكر الطريقة التي كان يجب أن تسيل بها العملية بدون مرفة ما اذا كانت هذه الطريقة قد اتبعت بالفعل ولا يحظر انهم من المستحسن في مثل هذه الاصابات الخطيرة أن يساعد القائم بالعملية عدة جراحي ذوي تجربة

واننا نعلم بهذه النقطة التي تتفق فيها مع الخبراء تمام الاتفاق ولكننا نضيف اليها انه كان من الواجب على الدكتور مكنون اتباع هذه الارشادات بقدر الاستطاعة. وان من العروف عند الخائس والملم ان حضرة الدكتور هه ليست له التجربة معصودة في عمليات جروح المدة والامعاء واننا نأخذ عليه كما فعل الخبراء اعتماده على طبيين ليس لهم تجربة مماثلة مثل هذه العمليات وعلى مولدين أقل من هذين الطبيين تجربة بدلاً من ان يستعين بمصاحدين لهم الخبرة التي تقتضه أو بدلة جراحيين من المستشفيات ذات الشأن بمعية القاطنة فيبين من ذلك ان الدكتور مكنون أحاط بالمرض بأسوأ الطرق الممكنة بما كانا

أخلفت جميع الترائع بهذا المبدأ ولذلك حددت سنلا بمقاب فيها الاحداث على ما يقع منهم وعافت الشخص المكره على ارتكاب جريمة من العقوبة متى كان الاكراه واقعا عليه من شخص آخر

اما اذا وقعت الجريمة من رجل بلغ سن الرشد الجنائي وبلا اكراه فيعتبر بمحكم القانون مسئولاً عن عمله الا اذا ثبت أنه لم يكن مطلق الارادة ولا حرية الاختيار قد توجد أسباب عديدة تؤثر على الارادة والاختيار بحيث لا تلك الشخص قد يدفع للعمل بإسقاط ليس في استطاعته رده فهو من لوجبة الادية غير مسئول عن عمله ولكن معظم الترائع الحديثة لا تقبله من العقوبة لا اذا كان التأثير الواقع على اختياره وارادته نتيجة مرض في القوي العقلية

قد اتفقت الترائع على تقرير هذه المبادئ واختلقت في تدوينها فجاءت نصوصها عملاً للتأويل والتفسير خصوصاً فيما يتعلق بقصر تلك النصوص على أحوال الجنون المطلق أو إطلاقها على أي علة عقلية

(٢)

قرر القانون الفرنسي في المادة (٦٤) من قانون العقوبات عدم مسئولية الجنائي اذا كان في حالة عته وقت ارتكاب الفعل

ومعنى العته في الطب هو نقص أو فقد الادراك والقوى الادبية والنفسية (راجع كتاب الاستاذ (فيير) على الطب الشرعي صحيفة ٧٢٥ طبعة سابقة)

غير ان شراح القانون الفرنسي لم يقتصرُوا في تفسير العته على القصور من القوي العقلية بل توسعوا فيه وقالوا ان المراد به هو جميع امراض القوي العقلية وفي الواقع فقد ورد في شرح فوستان هيل ما يأتي

« بالنظر لعدم وجود نص في القانون يحدد معنى العته فيجب اطلاقه على جميع امراض قوه الفهم ومرض النباوة وحالة العته « والنية « البسيطة او الصريحة بهذين أو الجزئية فان جميع الملل العقلية مهما تنوعت واختضت اسماؤها الطبية من شأنها عند الجنائي ورفع المسئولية الجنائية عنه بشرط ان يكون تأثيرها على الفعل المنسوب للمتهم محدداً

فيؤخذ من ذلك ان مرض العقل اذا كان جزئياً أي قاصراً على أمر واحد كحالة الاشخاص الذين يتعمنون بكامل قواهم العقلية الا فيما يخص بأمر واحد بمحرمون فيه فكم فيخرجون فيه عن المؤلف كالصائين بجنون الدين أو العظة أو غيرها بغيرها بغيرهم غير مسئولين عما يقع منهم من الاعمال الجنائية وقد أيد هذا الرأي علم كبير اختصاصي في امراض القوي العقلية وهو الاستاذ فالرت الذي نشر رأيه في هذا المني يابرس سنة ١٨٩٠ تحت عنوان «مسئولية المصابين بأمراض عقلية»

قد قرر أنه لا يجب الاعتصام على اعتبار مثل هؤلاء الاشخاص (أي المصابين بطل عقلية جزئية) مسئولين مسئولية جزئية بل يجب اعتبار عدم مسئوليتهم كاملة وبميل الاطباء الان جميعاً الى اتباع هذا الرأي مع احتياط لا يعم البتة ولكن بهم ائخير وهو ان لا يعتبر المصاب بجنون جزئي نوعي غير مسئول الا اذا ثبتت اصابته بنوبات نوبة أي قاصرة على حالة واحدة

(راجع فيير - الطب الشرعي صحيفة (٦٦٠) طبعه سابقه)

(٣)

نقل الشارع المصري في ١٨٨٣ قانونه عن الاصول الفرنسية فاخذ منها مبدأ عدم المسئولية بسبب العته فجاء في نصه «طابقاً لنص القانون المذكور فان المادة (٦٣) من قانون العقوبات القديم نصها بما في المهم بقدر جنابة أو جرحه من الحكم عليه بالعقوبة للفترة قانوناً اذا ثبت انه كان ممتوها وقت فعلها»

غير انه لما كان هذا النص مبهماً ناقصاً وترتب عليه خلاف بين علماء الشريعة وبين الاطباء لاعل لذكره هنا رأي الشارع المصري في سنة ١٩٠٤ ان يمدل هذه القاعدة الفرنسية وأخذ عن القوانين الجنائية الجديدة لانها قررت قاعدة عدم المسئولية ببلورات أوضح وأوفق لمبادئ القانون الجنائي فاستبدلت المادة القديمة بالمادة (٥٨) من القانون الجديد ونصها

« لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل أمامه لجنون أو علة في العقل »

فجاءت هذه المادة أوضح بياناً وأوسع نطاقاً من المادة القديمة ومن النص الفرنسي وأورد المشرع المصري في التعليقات نصوص القوانين الحديثة التي قال انه أخذ عنها وهي نصوص قوانين القوانين الهندية والالمانى والايطالى فيها لمهم النظرية الى تمثل مقابلة ببساطة بين تلك النصوص وبين قانوننا المصري

من هذه النصوص نص المادة (٨٤) من القانون الهندي وهو

« لا عقاب على من أتى فلا وكان وقت اتياه في حالة خفق حتى لا يجسر له من أن يعرف نوع الفعل الذي بأنه أو انه كان القتل ضاراً بالآخرين أم لا ولا عقاباً للقانون أم لا »

فقبل مقابلة هذا النص بالقانون المصري يجب الرجوع في فهمه

في العمل مدة مساوية للمدة الماضية أي ثلاثة أرباع الساعة على الأقل (٣) لم يقتصر الدكتور ملتون على هذا الحظاً نفسه بل اشترك معه في العملية جملة أشخاص اشتغلوا فضلاً في لمس الاشياء ومراقبة أشخاص (راجع أقوال الدكتور كوتسكي وفون ودنيل) فكانت ثمانية أيدي تلمس الادوية والجروح وهذا من الامور التي تؤثر تأثيراً شديداً على عدم نجاح العملية

(٤) كل ذلك ينتج صدمة شديدة نتيجة لمس الامعاء والعظم السيتاوي الذي اقتضته كثرة الايدي وتعرض الاحتكاك للهواء وقطاطويلا ونتيجة طول زمن العملية الذي اقتضى تناول المريض كمية كبيرة من البنج وهذا بالطبع أنتج ضعفاً في القلب كان بفرد سبب الوفاة

(٥) ولا غرابة في ان تكون النتيجة سبباً في هذا القدر فانا اذا نظرنا الى دراسة الاشخاص الذين باشروا العملية ومقدار ما تملوه في المدارس لما كان هناك عمل للاستغراب وفي الواقع فان الدكتور ملتون حاز في سنة ١٨٨٣ شهادة تسمى Apothecaries Hall وهي أقل شهادة يلزم الطبيب الحصول عليها لمباشرة عمله وبذلك سنوات حصل على شهادة من المدارس اللوكية وهي لا بأس بها ولكنه لم يعض امتحانات كاتي جري العرف ان يعضها الجراحون

اشغل باستتالية القصر العتيق زمناً مستوجب فيه طعن الجرائد وذلك لانه يبال على الدوام لاجراء العمليات في معظم الاحوال التي يشاهدها حتى استوجب ذلك في حينه طعن بعض الجرائد عليه وليس من مسؤولي ان افرد ان كان هذا الطعن في عمله ولكن فقط ألاحظ فضلاً واقفاً وهو انه مشهور بالليل لاجراء العمليات في معظم الاحوال

وبالنه اختار لمساعدته أشخاصاً من الجراحين قل الذين اشتركوا في العملية معه فم مساعدته الدكتور خياط واثنين من المولدين «دون وفون دنيل» يقول اثنين من المولدين ولعجب ان يشترك من المولدين اثنان لمعالجة رجل واحد

أما الباقيون فكان منهم الدكتور هيس وهو ليس جراحاً حبل طبيباً من الذين يزورون الثالث من الناس يومياً من نصائبي بأمراض مختلفة كالتهربا والحياض وغيرها فجرد اشترك طبيب كهذا في العملية مما يحدث خطراً على المريض فهو خطأ لا يفرغ اذ من القواعد المقررة ان الجراحين لا يصح اشتغالهم بمعالجة أمراض أخرى

ومنهم الدكتور بروسار وهو ليس جراحاً في الاصل بل اشغل بالجراحة في مصر من بضع سنوات ولم يقتصر عليها بل هو يشغل بمعالجة كافة الامراض الاخرى فالخطر الذي يحدث من اشتراك هذا المجموع من الاطباء في عملية جراحية يكون شديداً للدرجة مما يصح الاعتقاد بأنه يرجع كثيراً ان العملية هي التي كانت سبباً في وفاة الجنى عليه

فانما أضفنا الى هذا الترجيح ما ينه من الاعلاط القاحلة التي وقعت أثناء العملية لاصح الامر حقيقة ثابتة

هذه هي الملاحظات التي وصانا اليها من البيانات التي وردت في أقوال الشهود ومن يدري اذا لم تكن هناك أمور أخرى دفعت مع جثة الرحوم بطرس باشا غالى وليس في استطاعتنا معرفتها الآن

من يدري اذا لم يكن أحد الاطباء قد ترك في بطن المصاب قنطراً أو اسفنجاً من الذي استعمل في العملية

ليس هذا بأمر غريب فقد نشرت الجرائد الافرنكية من عهد غير بعيد ان طبيباً من كبار اطباء العاصمة ترك في بطن سيدة كان يعمل لما عملية جراحية قنطراً أو اسفنجاً وعند ما توجهت الى باريس أعيدت لها العملية فأخرج ذلك الجسم الغريب وقد رقت هذه السيدة دعوي على الطبيب أمام المحكمة القنصلية بمصر ولم يفصل فيها الى الآن وربما كان هذا الطبيب من الذين باشروا عملية الرحوم بطرس باشا غالى ومن المؤكد أيضاً ان طبيباً من المولدين ترك من عهد غير بعيد اسفنجاً في بطن الصابة التي توفيت بعد العملية يوم واحد وعند تشريح جثتها وجد الاسفنج وقدم لحضرة الطبيب وربما كان هذا أيضاً من الذين باشروا العملية

(٦) فأنشد المحكمة الدمة والدالة هل يد الذي قدمنه يمكن أن يقال ان اصابات المهم هي التي أنتجت وفاة الجنى عليه

ان العدل والقانون يقضيان أن لا نسأل المهم الا عن عمله وانا واثق ان قلوب حضراتكم الطاهرة لا تسمح بأن يضاف الى عمل الورداني عمل آخر أشد منه خطورة فلا يجوز أن يسأل عن خطأ الاطباء الذي أوجب وفاة الرحوم بطرس باشا غالى

القسم الثاني

المسئولية

(١)

لا يمكن توقيف العقاب على الجنائي بمجرد وقوع فعل مادي محرم يقتضى نص من نصوص القانون الجنائي بل يلزم ان يكون وقوع الفعل المادي قد اقترن بتسبب الجنائي

بلدته أن يجهد الاطباء في فهم ما سألواهم فيه من سبب الموت كما يجوز ان يستمرروا بحرية الارادة والاختيار

مستحقون بمقتضى ما جردوا في ان وجود عدد كبير من الحاضرين أثناء العملية مما يزيد الاحتمال في وقوع خطر التفتن ولكننا نخالفهم في تأكيدهم ان سرعة وفاة بطرس باشا بعد العملية تنفي اصابه بوقوع هذا التفتن فانه شهود كثير احدثوا تفتن شديد يتبعه موت المريض في ثواني أو عشر ساعات وليس هناك ما يثبت ان تفتن من هذا القبيل يكون قد حدث في الحالة التي نحن بصددناها فان وجود اطباء غير جراحين بقاعة العملية قد يحدث هذا التفتن اذا لوحظ ان تأدية صناعته اليومية تجعلهم في احتكاك دائم مع المصابين بالامراض الفتنة كالدفتر والحمى التيفودية وغيرها

فما هو اذاً سبب وفاة الرحوم بطرس باشا؟

لم يجب الخبراء على هذه النقطة ولكنهم فرضوا اسباباً لم يفتق جميعهم عليها . على انه مع عدم اجراء الصفة التشريحية لا يمكن لأحد ان يؤكد السبب الحقيقي الذي انتج الوفاة فانه مع ملاحظة ان الوفاة حدثت بعد العملية أي في وقت كان قد انقطع فيه سيلان الدم وكانت جروح التفتن قد ضمدت فلم لا يجوز ان تكون الوفاة قد حدثت من وتوف القلب بسبب انقطاع احد الاوعية وقت اجراء العملية ولم لا يجوز ان تكون الوفاة حدثت من التسمم الناتج عن استنشاق المريض كمية عظيمة من الكلوروفورم وفي الواقع فانا نجمل كما يجمل الخبراء مقدار الكمية التي تاملها المريض اذ التزم الدكتور ملتون وزميله الدكتور مشاة الصمت التام في هذه النقطة وحراساً على عدم ذكر أي بيان يخلق بها غير انه يمكننا ان نحكم على مقدار هذه الكمية بأنها كانت كبيرة جداً لان العملية طالت زمناً غير اعتيادي

فلم يكن من الممكن بأي حال من الاحوال ان تقرر أسباب الوفاة الحقيقية الا بصل الصفة التشريحية ولكن ذلك لا يمتنا من مرة الامور التي لم يمت بسببها بطرس باشا فانه لم يمت بالتهاب بريتوني ناتج عن الجروح لان هذا الالتهاب لا يحدث عادة قبل مضي يومين أو ثلاثة على الاصابة . كذلك من المؤكد انه لم يمت من صدمة غية ناتجة عن الاصايل الثلاثة الا اذا يأتنا أحد في أن المريض كان محاطاً على الهدوء والسكينة وكانت بحالة مرضية الى وقت العملية كذلك لم يمت المصاب من النزيف الذي شوه دوق العملية لان مقداره هذا النزيف لم يكن بكيفية تنتج الوفاة على انه قد أوقف سيلانه بعد ذلك بواسطة الجراح

فاذا لم يكن التفتن قد توفي بسبب من هذه الاسباب فما هو سبب وفاته اذاً انه لم يمت من الجروح التي ضمدت فيكون قد مات اذا بسبب العملية دون سواها وفي الواقع فلما اذا تبينا جميع الظروف التي عملت فيها العملية لا يمكننا ان نقول بأن الوفاة اذا لم تكن حدثت من سبب مجهول فان العملية هي التي أنتجتها وذلك للاسباب الآتية :

(١) انه ينتج من مجموع أقوال الاطباء سواء كانوا من شهود التفتن أو من الخبراء الذين عينهم المحكمة أن الاراء الطبية تنقسم الى قسمين فيما يتعلق باجراء العملية في احوال اصابات البطن فان فريقاً يقول بضرورة عمل العملية فوراً عقب الاصابة وبدء الصدمة الاولى والفريق الثاني يقول بعدم عملها وان الشفاء من الجروح يحصل بلا عملية والدكتور ملتون لم يتبع أحد الرأيين فهو لم يعمل العملية مباشرة عند دخول المصاب عنده فلم يأخذ بطرائق الاول كذلك لم يعمل بالرأى الثاني ويمنع عن عمل العملية بل اختار لها زمناً غير مناسب

على انه أيضاً لم يأخذ برأي الاطباء الذين شاركوه في عمل الاستشارة الطبية فانهم ترددوا ان تعمل العملية عند ظهور أعراض خطيرة وتلك الاعراض لم يظهر شي منها لان كمية الدم التي تملأها المريض لا تدل على شيء بل هي من الامور المنتظرة في جميع احوال اصابات البطن بالرصاص المشابهة لحالتنا فلم يمت اخذ شيء جديد بين الفراغ من الاستشارة الاولى والى العملية التي أجريت

اختار الدكتور ملتون وقتاً غير مناسب للعملية لانه كما يوضح من أقوال الدكتور بهجت وهي ان الغرف في ذلك الوقت قد أخذ في الانقطاع وجروح الاوعية الدموية (ان كان تحت أوعية مفصودة) كانت قد اندملت وسدت تماماً وان قل المصاب وضعه وضعه وضعه وشد التدليل وغيره أعاد سيلان الدم من هذه الاوعية

فالتعليق الطبيب هذا الوقت الذي كان المريض مائلاً فيه الى الشفاء من الجروح لفعل العملية كان اختياراً سيئاً وهذا خطأ طبي لا يشتر بل يمكنني أن أقول ان العمل بهذه الكيفية لم يكن كفياً لا تنطبق على الاراء الطبية للدولة في الكتب والمصول بها يعتبر خطأ يقتضى مسؤولية الطبيب

(٢) وبايت حضرة الطبيب قد اكثرت بذلك فانه أطال أمد العملية طولاً يصعب منه أن لا نتج عنه نتيجة سيئة

وفي الواقع فلما اذا أخذنا باطل تدبر لوقت هذه العملية وهو ساعة ونصف (بحسب أقوال نفس الدكتور ملتون) وأضفنا الى ذلك ما قرره الدكتور فون دنيل الذي كان ماسكاً بنص المريض أثناء العملية من أن ينضبه بعد ملامح أربع ساعات من وقت العملية كان قد اقتنع لا يستل أن يقول ان العملية بالنسبة لبطرس باشا كانت كثيراً وكان يجب بعد هذا الاخذ والعلي الذي فيه ان المريض ما كان يحصل الاستمرار أكثر من هذه المدة أن يجهد الاطباء في فهم ما سألواهم فيه من سبب الموت كما يجوز ان يستمرروا بحرية الارادة والاختيار

الى احكام الحاكم الانكليزية التي أخذها النص المذكور لهم منها علما ان التأمل في هذا النص لا يول الامر بمجد ان واضع لم يلاحظ في مسألة المسؤولية سوى مسئلة ادراك الفاعل لشروع وطبيعة الفعل الجنائي ولم يشرع لارادته ولكن بالرغم من ذلك فان طلاء التشريع الجنائي في بلاد الانكليز واحكام تلك المحاكم قد جعلت للارادة دخلا في المسؤولية كما سيأتي بيانه وفي الواقع فان مسئلة عدم المسؤولية بسبب العلة والامراض العقلية قد تقررت قواعدا في الاصل في قضية (ماكنوتن) الشهيرة التي قتل الستر اولورد ردمو وهذه القواعد هي

(١) يعتبر كل انسان سليم العقل حتى يقوم الدليل على عكس ذلك
(٢) لا يثبت الباطنة العقلية يجب ان يثبت باحاديث ان المتهم كان في وقت الفعل مصابا بمرض عقلي لم يمكنه من معرفة نوع وطبيعة العمل الذي يات به ومن معرفة ما كان يصل شرا غير ان كثيرا من العلماء والفقهة قد وجدوا ان هذا التحديد ضيق جدا فلما الاستاذ (ستيفنس) في كتابه (تاريخ القانون الجنائي - جزء ثاني صحيفة ١٨٦) قرر ان حادثة ماكنوتن اثبتت صحة القاعدة الآتية وهي

«لا عقاب على الشخص اذا ارتكب جريمة متى كان غير قادر على مراقبة سلوك نفسه»
«بسبب مرض عقلي الا اذا كان علم قديمه ناشئا عن خطئه كحالة (السكر)»
ويقول هذه العالم ايضا بأنه «يعتبر المتهم غير مسؤول عن العمل الجنائي اذا ثبت انه ارتكبه تحت تأثير دافع لا يمكن مقاومته وقد خلص نظريته فيما يأتي

«لا يعتبر القتل جنائيا اذا كان مرتكبه في وقت حصوله غير قادر لتفكير في قواه العقلية او لمرض امه في المخ»

«أ- على معرفة طبيعة ونوع العمل الذي ارتكبه»
«ب- على معرفة ان العمل المذكور فعل فحش»
«ج- على مراقبة سلوك نفسه»
وقد تأيدت نظريته هذه بأراء القاضي (وتمان) في قضية (اكسفون) والقاضي (لورنس) في قضية (رونسو) ورأى الطبيب (تك) الحكميم الاختصاصي في علم النفس في قاموسه الطبي (طب النفس) وقد قرر القاضي (دومان) ما يأتي

«يجوز أن يرتكب الانسان عملا جنائيا دون أن يكون مسؤولا عنه اذا كانت «الغربة الداخلية» التي دفعت لارتكابه الفعل ناجمة عن مرض منسلط عليه ولم يكن في «وسعه ردعا»

«يجوز من ذلك أنه وان كان نص القانون الفرنسي جاء مبهما ولم يشرع الى تحديد الاختيار والارادة فلا يحكم الحاكم الانكليزية وآراء علماء تشريع الى ان «الارادة» والاختيار دخلا مطلقا في المسؤولية الجنائية وانه متى تكلم المرض أو الباطنة من أي نوع كان تمنع الشخص عن مراقبة سلوك نفسه ورد غريته وأحدث عنه غيرة وانفعا شديدا لارتكابه الفعل فانه لا يكون مسؤولا عن نتائج الجنائية»

أما قانون الالمان في المادة (٥١) منه طابقت فرض الشارع المصري ونصها :-
«لا عقاب على فعل متى كان فعله في وقت ارتكابه قادم الشعور أو في حالة عتية»
«انزعت منه حرية العمل عقلي ارادته»
كذلك النص الطيباني فانه :-

«لا عقاب على من ارتكب عملا جنائيا ارتكابه له في حالة اختلال عقل من شأنها ان تزع من ادراك ما ياتي من الافعال أو حرية التصرف فيها»
ويؤخذ من ذلك ان الشارع المصري قد أخذ نظرية القانون الالمان واليطالي ولم يتبع بالقانون المسمى

ومن هنا يتبين انه يجب لاعتبار المتهم غير مسئول توفر الشروط الآتية وهي أولا - فقدان الشعور او الاختيار

ومعني ذلك ان فقدان أحد الامرين الشعور بفرد أو الاختيار بفرد كان لجلب المتهم غير مسئول

ثانيا - وجود علة أو عامة عقوبة كانت سببا في فقدان الشعور او الاختيار ولا يلزم ان يكون الفاعل جنون مطبق أو عتية بماء الطيب بل يكفي ان يكون به اى علة عقلية مهما كانت جزئية

ثالثا - ان يتبين الفعل بوجود العلة السابقة الذكر في تطبيق هذه الشروط على حالة المتهم

اذ ثبت المحكمة ان بالام علة عقلية وانه ارتكب الفعل المنسوب اليه وهو لا يعاقب لارادته فلا نزاع في انه يجب اعتباره غير مسئول

هذا وكما قبل ان نصل الى الكلام على الاثبات يجب ان نبين في كيفية هذا الاثبات وهل من واجب الدفاع ان يقيم عليه الادلة وهل من حدود المحكمة بدون حجة غير ان نقتطع في الامور لا

لمست من رأي القائلين بان مسئلة البحث في القوي العقلية من الامور التي يمكن حسمها وهم ما يستند عليه في الرد على هذا الرأي هو ما جاء في كتاب الاستاذ

(فيبر) صحيفة ٦٥٧ طبعه ساحة مقدرة

ولا يقع في هذا الخطا الا من اختصرت معلوماتهم في الامراض العقلية على صورة كاذبة ناقصة فلا يعتبرون مجنوناً أو مختل الشعور ذوي الجنون النوعي بل المتوهين والمصابين بمرض النبالة. فم انه في مثل هذه الاحوال يظهر اختلال القوي العقلية وتقصها ظهورا جليا ولكن يلزم أن يضاف الى هذا ان الطبيب وحده هو القادر على تمييز احوال التظاهر بالجنون. والواقع أن قسط اختلاف تكون دائما بعيدة عن هذه البساطة فان بعض الاعمال التي لا مسئولية عليها قد تصدر بشير ادراك من اشخاص يظهر وقت الكشف عليهم وفي وفات اخرى انهم سليمو العقل كالمصابين بداء الصرع أو التسمم الكحول أو الشلل العام الخ. فم يقوم القاضي او المحلف بالكشف على حالة الصرع في ادق اشكالها وحالة الشلل العام في مبدئه ويحل ارتباط العمل الجنائي بمرض المسمم اذا امكن وض. هذا السؤال فان الشروح الضافية التي تنسب اليها بعد كافية لحله والرد عليه «وفي الحقيقة فالمعرفة ما اذا كان الفرد متمتعا أو غير متمتع بكل قواه العقلية مسئلة دقيقة جدا لا يمكن ان يقوم عليها في أغلب الاحوال الا طبيب اختصاصي بالامراض العقلية. وانا في شرح هذا الموضوع في مؤلفنا هذا استعصر على بيان القسط المهمة ونسرد للخبر العلامات التي يجب أن تثبت نظره مع تذكره بأنه في أغلب الاحوال لا يمكن أن تم مأمورته ويحصل على نتيجة دون أن يشرك معه طبيب اختصاصي في أمراض العقل»

هذا هو الرأي الذي يجب أن يبول عليه وفي الواقع فلا يجوز الاقتصاد في احوال الملل العقلية على استنتاج سلامة العقل من استجواب المتهم لانه ان صح ان قوتي الادراك والذكاء سليمان قد يجوز أن يوجد مؤثر نفسي يؤثر على قوة الارادة التي اشترط القانون تمتع الجنائي بها وقت ارتكابه العمل

ويجمل بان أن أي هنا ما كتبه الاستاذ (جرسون) استاذ قانون الجيات بكلية باريس في مقدمة كتاب طبي للدكتور (لوجران) الذي كتب كتابا حديثا على طب العقل جاء في هذه المقدمة

«يجب لبحث حالة الجنائي أو المريض مراقبته مراقبة صادقة طويلا بشرط أن يكون الترض منها علما وعنا ويجب على الخصوص عدم التأثر برأي سابق على الشاهدة وليست مسئلة البحث طوية عمة فانه من الواجب أن يراعى في هذه المشاهدات سوابق المريض والتسيرة وأمراته الوراثية وعقله وأحواله الطبيعية»

وانا في حاجة لمعرفتها فاكن الذي قتل نوري سوقي أو غصب جرمنا وراينا أو كثير الاعمال أو مضافا بغير من خطر أو بغيرها الجنائي المرض في ماضي حياته أو مصابا بالجنون أو بالتسمم الكحولي»

ويجب ان يكون بحث الجنائي على الاخص من الوجهة الاجتماعية فيبحث عن الوسط الذي بي فيه وعن «الدوة» والبيئة الادبية التي أثرت فيه آثارا مدية طويلا وعما حصله من التربية والتأثير وعن الهيئة التي احترف بها زمن مراهقته وعن عوائده وطباعه وأصدقائه وأصحابه وعن المكان الذي سكن فيه وعن الأسباب الاساسية والسبب المرضي الذي دفعه الى ارتكابه الجنائي

ولا جرم ان طريقة التجربة المحكمة التطبيق هي الوسيلة الوحيدة للوقوف على الحقيقة في هذه المسئلة الهامة

فواجب الدفاع اذن هو دفع مسئلة عدم المسؤولية واثباتها على أساس الامراض العقلية ويكفي أن يقوم من جانب الدفاع دليل ما يفيد وجود أثر مثل هذه الامراض أما ما يورد في القضاء وقد دفعي الاحالة على الكشف الطبي ذلك الكشف الذي يخصص فيه المرض من كل الوجوه ويوضع فيه تحت المراقبة الطوية وتقاما

ولا يمكن للقضاة التزهد أن يمتنعوا عن مثل هذا العمل اذ لا يجوز أن تترامح ضالزم في محاكمة أي انسان والشك قائم في حاته العقلية

فلي هذا الاعتراف نبحت في أمرين

الاول - امراض المنهم الجسمية والعقلية

الثاني - المؤثرات التي منته حرية التصرف في وقت العمل

أما البحث الاول فيدعونا الى سرد حياته المرضية

وأما الثاني فيوجب البحث في حياته المدنية والاجتماعية لتأية لمخرج ارتكابه الفعل

حياة المتهم المرضية

جده لايه - كان الورداني جديسي حسن أفندي الورداني من موظفي الحكومة كان رحمه الله كثير الادمان على الخمر وانتهت حياته لاخيرة مجنون تام حيث كان مربوطا في جذع شجرة كبيرة في حوش الميخيل يصرخ طول النهار بأفانط وجارات غير مفهومة من كثرة ما أصابه من الهلوسة بسبب الجنون

راجع شهادات على بك فوزي وعبد الحميد بك حافظ واربهم أفندي نعمي وعبد اللطيف الحديدي عياي وعبد أفندي محمد والكشف والشخ على التكلادي

والد الورداني - أما والده رحمه الله فانه كان يظهر عليه ان صحته جيدة ولكنه كان بحالة عقلية ليست اعتيادية اذ كان يلاحظ عليه أنه سريع التأثر والتضرب بغير مبرر ولاي أمر تافه ثم ذلك المرض الذي أصاب والده «راجع شهادة على بك فوزي»

والدة الورداني - أنها فضلا عن ضعف بليتها ضيفا شديدا فانه لمصاة بحالة عقلية حادة وبمرض الربو وبضعف قوي الفهم والذاكرة كانت ذلك بالكشف الطبي الذي تقدمه لحضراتكم المحرر بمعرفة جملة من الاطباء

على انه يمكن حضراتكم ان تأمروا باحضارها واني معتقد ان مجرد نظرها واستجوابها بجلان حضراتكم متاكدين بأنها ليست بالشخص السليم العقل والجسم أخت الورداني - كذلك أخته ليست بحالة طبيعية فانها مع منفسها في في الحادية عشرة من عمرها مصابة بحالة عقلية عصبية تحدثت عددا نوبا لاقل حادث تافه يمرض ارادتها فيه وذلك شهادة طيبة أخرى تؤيد ما أقول

حل الورداني - ما كادت نحمده والدة حتى وقع قهرور بينها وبين والده أدى الى انفصالها مدة الحل

راجع شهادة عبدة بك فائق وحسين بك غالب ولا شك في أن القواعد الطبية المقررة أنه اذا افترض الحامل أثناء الحمل أسباب مكنونة وأمور عذرة فهذا من شأنه ان يؤثر على صحة الولود وبنيت

ولادته - ولد الورداني ضعيفا البنية اذ كان نحيفا ضعيفا واستمر كذلك طول حياته كما ثبت ذلك هذه الصورة الفوتوجرافية التي أقدمها لحضراتكم فهي تدل على انه في جميع ادوار حياته كان ضعيفا نحيفا

أمراض المنهم - كان الورداني عرضة للأمراض الجسمية والعصبية فقد أصيب بالحمى التيفوسية (راجع شهادة الدكتور كامل بك الكركلوري)

وكذلك كانت عرضة في طفولته للتشنجات العصبية (راجع شهادة حسين بك غالب)

ولما وصل الى السن الثامنة من عمره أصيب بداء شديد نشأ عنه مرض الربو الذي لا زال ملازمة الى الآن وهو شديد التأثر والاعمال والتعب لدرجة البكاء (راجع أقوال الدكتور طيفل بمحضر التحقيق)

وقد ظهرت امهات في سنة ١٩٠٧ بداء اضطرابات عقلية عصبية كانت تمنعه من تأدية عمله وتذكر كان مصابا بضعف عام في قوي الجسم وبضعف في قوة الفهم وباعطاط في الربو العقلي وكان يشكو كذلك بسوء هضم عصبي وفي يناير سنة ١٩٠٨ أصيب بتل هذه الحالة علما وعلمه منها أحد كبار الاساتذة في كلية الطب بلوزان المسي (الاستاذ برديه) وقد استعطفنا من هذا الطبيب شهادة قرر فيها ما ذكرناه وذكر فيها ان للمهم استشارته في يناير سنة ١٩٠٨ وكان يشكو من هذه الحالة وانه أخبره بأنه أصيب بتل هذه الاعابة في ابريل سنة ١٩٠٧

وقد قرر الاستاذ المذكور بانه لاحظ ان الاحوال تدل على ان المرض مصابا «باضطراب في المخ أسسه بنيت» وان حالته في المستقبل تدعو الى القلق

(راجع الشهادة المحررة من الطبيب المذكور ومصدق عليها من حضرة قاضي الصلحات بمدة لوزان في ١٧ ابريل الجاري غمرة ١٢٠٠ تصديقت)

وقد استمرت هذه امهات مع المنهم ولكنه لم يهتم بالعلاج منها وانما كان يبالغ من مرض الربو لان قوته كانت تزعبه فذلك استشار سادة الدكتور عيسى باشا حمدي الذي لاحظ عليه حالته العصبية ومرض الربو أيضا ووصف له العلاج اللازم (راجع شهادة الدكتور عيسى باشا حمدي)

فيستجيب مما تقدم ان المنهم كان في طفولته كثير الامراض ويلاحظ انه أصيب بمرضين مؤثرين على القوي العقلية وهما الربو والتيفوس ويضاف الى ذلك ضعفه العصبي والجسمي الذي أنتج عنه أخيرا اضطرابا في المخ

حياة المنهم المدرسية

دخل المنهم مدرسة أسبوط ثم مدرسة مرسل ثم المدرسة الفرنسية بمصر ثم مدرسة رأس العين الاميرية وأساتذته شهدوا انه لم يكن من الطلبة المتصرفين الى قهي العلوم لان فكره نظر حالته المرضية لم يكن قابلا للتعليم كثيره (راجع شهادة أساتذته) كذلك شهد زملاؤه في المدرسة والذين اشتتل بعدم بالتمر على فن الصيدلية انه كان قليل الاندفاع مشتل الفكر لا يستطيع ان يقن عمله فان الخواجة مظلوم صاحب الاجزاعة التي اشتتل فيها الورداني شهد بانه نصحه انه لا يسر ان أخيه في هذا العمل لشروء فكره وعدم إخائه ولان هذه الصناعة تستدعي دقاوتها وانصرافا بكليات الشخص وجزائها اليها

فعب المنهم بمدفلك الورداني بالتمثل بالعلم بل اشتتل يشتل الشاغل وهو السيلة فلم يحصل شيئا معا يتلقن بالبيدية ولم يحصل على شهادة البيدية التي تترك بلاده للحصول عليها

حياة المنهم الثانية

لوحظ على المنهم انه كان كثير الخلاف مع عمه الدكتور طيفل بك الذي كان يكثر له النصح بالابتعاد عن الامور السياسية فكان يفض المنهم من نصبا شديدا يؤذي ال

القنور فتريد من عمه «راجع أقوال الدكتور طيفل في محضر التحقيق»

وهذا يدل دلالة أكيدة على انصرافهم اليهم وانحصار فكرهم في أمر السياسة كذلك كان شديد الاغمال والتأثر الى درجة المبالغة

فقد ثبت انه دخل على والدته فوجدتها تضع بخورا لاخته فاستاء من هذا الامر ونهاها عن ذلك فطلب أن يدخل الحمام الذي أمر أن يوضع فيه شيء من نار التعم ودخله وهو تحت تأثير عدم انصباغ والدته لأمه فلم يخلع ملابسه بل أخذ نار التعم وانغمى فوقها يستشوق ما يصاحبه منها من الاندوت كبريك القتال ولولا خلق والدته عليه ودخلها الحمام لما أفلت من الاختناق بدخان التعم

أخرج من الحمام فأخذ يجلس من البكاء ساعات طويلة

فهذا الحادث في تاريخهم يؤيد ويؤكد ان بقله اضطرابات عجية مزمنة نتيجة هذه الامراض التي اعترته وتؤيد أقوال الدكتور «برديه»

«راجع شهادة عبدالله أبو طالب والحرمه أم خليل بنت ابراهيم»

(تصرف اليهم في أوائله) - شهد الدكتور غليل في محاضر التحقيق بما عايناه من أعيان لا يحسن التصرف في المال فانه صرف معظم رأس ماله الذي ورثه عن والده في مدة وجيزة وأنه افترض منه مبلغ اربعمائة جنيه لابن أخته الدكتور الكورلييني به منزلا وصرف الكثير منه في أوروبا في مشاغله السياسية وفضلا عن ذلك في الاوراق بين المخططات المضبوطة ما يفيد ان التهم كان يقرض ماله عن سخاء لاحد له وكان يعمل هؤلاء بلجون في كتاباتهم بالتأثير العاطل عليه

لا يمكنني أن أتقدم هذا التصرف فانه شريف يدل على كرم المواظف اذ التزم لم تصرف فيما حرم الله كعادة بعض الشبان في مثل هذه السن ولكن من ذلك استنتج ان صرف التهم رأس ماله الوحيد في غير شؤونه الشخصية وبالطريقة الساقية الذكر يدل على تكدر ووظائف العقل

فخص مما تقدم:

- (١) ان التهم من نسل شخص أصيب بالجنون ومات به
- (٢) ان والدته مصابة بأمراض عصبية حادة
- (٣) ان والده كان حاد الطبع ينفعل مزاجه لافل مؤثر
- (٤) انه كان ضعيفا
- (٥) انه استمر في طفولته ضعيفا
- (٦) انه أصيب في طفولته بالحمى التيفوسية
- (٧) انه أصيب في مراهقته بالربو
- (٨) ان هذا المرض قد استمر معه للاحق
- (٩) انه لم يكن ميلا للدراسة
- (١٠) انه أصيب في سنة ١٩٠٧ باضطراب في المخ
- (١١) ان هذه الحالة قد شوهت عليه في سنة ١٩٠٨
- (١٢) ان في أعماله ما يؤيد وجود هذا الاضطراب كحاولته الانتحار وحده عليه وسرعة انتقاله وسوء تصرفه في المال
- (١٣) انه كثير السكوت «شهادة أساتذته والمواجه مظلوم والدكتور عثمان لبيب هده وعلى بك الشسي»
- (١٤) ان لسانه لجلابة
- (١٥) انه كثير الاطراق لا ينظر الى من يحاط به

فكل هذه الامور تدل دلالة واضحة على ان به اضطرابا في القوى العقلية يستدعي على الأقل ان يكشف عليه مليا وان يوضع في مكان يراقب فيه حاله بالدفعة

حياة التهم الاجتماعية والسياسية

تولع التهم بالسياسة والامور الاجتماعية من عهد وجوده بالديار الأوروبية لدرجة لم يتمكن منها من الاشتغال بدروسه وهناك أول شاهد على ذلك

فقد كتبت لي سيدة بمدينة لوزان خطابا بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩١٠ هذا نصه

«الاستاذ لطف الحلي بالقاهرة»

«سيدي - قابلت ناصف الورداني لأول مرة على ظهر الباخرة اثناء ذهابي لصر في الشتاء الفائت وكانت السياسة وحدها تقريبا مدار حديثه مي يجرول في اربغة مثبته كانت تروح عليه مواعيد الاكل»

«طالب الى ان أزور اسبائلية بدنه كان مديرا عمه فأجبت عليه وهناك قابلت عمه الذي شغلني كثيرا من الاحزان التي سببها له الحالة الفكرية التي اثابت ابن اخيه ناصف الورداني»

«هذا كل ما يمكن ان اقولك عن الار الذي تركه في نفسي والاختصار فاني اظنه غفل الشهور مريض الاعصاب لثابة وقصلي يا سيدي يقول فائق اعترافي»

امستين

فستفاد من شهادة هذه السيدة ان التهم كان مغمورا في الفكر الى السياسة حتى ان ذلك جعله يشك بان عمه اضطر لميل في القوى العقلية كذلك وصلي خطاب آخر من سيدة اخرى من مدينة لوزان سكن عندها التهم مدة سنة كاملة وهذا نص الخطاب

«لحضرة احمد ومحمد لطف بك الحامي بمصر»

«سيدي طلت من طريق الجرائد انك بعثت عليا عن الورداني وبحث في

اعرف هذا الشاب الذي قضى نحو عام ساكننا عندي في اودة بالاجرة فمن الضروري جدا بل من الواجب علي ان احادثك في شأنه واخبرك بالار الذي تركه في نفسي»

«اعتزني دةة مؤلة عندما بلنتي خبر جنايته لاني كنت اعتقد انه من المستحيل ان شابا شريف النفس طيب القلب يحيا للانسانية عاجزا عن الاضرار بالخير يمكنه ان يرتكب جريمة القتل»

«انه كان كثير الاهتمام بكل الماهد الخيرية في بلادنا يطلب دائما نسخا من قوانين نظامها مؤملا انشاء مثل هذه الماهد في بلادنا عندما تساعد الظروف اذ كان اكبرهم العمل على ما فيه الخير لصر»

حدثني كثيرا بهذا الخصوص واطهر غاية له من الاحتلال الانجليزي وقد لاحظت ان المسئلة المصرية كانت ام المسائل في نظره وانه كان يخرج من وداعة وطنيته الى الميلاج والاضطراب كالتهم عن مسائل مصر او قرأ في الجرايد بعض اخبار مكدره عن حالة بلادنا ولذا ترائى اعتقد اليوم كل الاعتقاد انه ما ارتكب فعله الا تحت تأثير هياج مؤقت

«وعشي أن يكون في هذه السطور ما يمكن أن يفيدك في دفاعك عنه وبذلك شيئا من رافة الضاء»

وأرجو يا سيدي أن تبلغ الورداني حسن ذكرنا له وغاية عطفنا عليه وتفضلوا بقبول فائق احترامي

الاضاء

ن. هابلار

يؤخذ من هذا الخطاب ان التهم كان شديد الاضطراب والميلاج كما حصل كلام في المسئلة المصرية أو الاحتلال الانجليزي حتى ان تلك السيدة التي عاشت سنة كاملة تعتقد ان التهم لم يرتكب فعله الا تحت سلطان التأثير الزماني وهي شهادة تبيد انه كان محصور الفكر في السياسة حتى أصبحت له لازمة لا اعتكافا لها

هذا الاضطراب الذي يقع التهم فيه عند الكلام على السياسة أو سماع شيء عنها وانصراف فكره اليها دون سواها دليل على اسبابه بنوبات هذلي تنبئ به كما فكر في السياسة وهي من علامات اختلال القوى العقلية للمروفة تحت اسم «ماني» وفي الواقع فانه يوجد نوع من الجنون السياسي نص عليه العلماء المشتغلون بهذا الامر وذكره كتاب حديث في هذا الموضوع تحت عنوان الجريمة والهوية الاجتماعية موضوع في سنة ١٩٠٩ لمؤلفه الدكتور ماكسويل وكيل النائب السوملي لدى محكمة باريس الاستئنافية

فقد ذكر عند كلامه عن المصاين بأمراض عقلية وانواع النوبات التي تعتريهم انها قد تكون نوع جنون سياسي وتعلمهم على قتل الملوك ورؤساء الحكومات

(راجع صحيفة ١٠٨ من الكتاب المذكور)

فهذا التهم قد تمكنت منه فكرة حب الوطن حتى أصبحت فيه داء كما يتضح ذلك من رسائله التي كان يرسلها لصديق له في ألمانيا يسمى المسير برجنوس الذي حررت اليه وأرسل لي ما وجدته عنده من خطاياته التي نورد صورها هنا لتستدل بها المحكمة على درجة اشتغاله بالسياسة واهتمامه بها

لوزان في ١٥ - ٧ - ١٩٠٧

صديقي العزيز

سررت جدا لما وصلي من اخبارك فن حسن الخط انك وجدت مسكنا تسر لوجودك به

«ساعني يا صديقي العزيز لعدم تشييك على المحطة فاني آسف لذلك وآسف أيضا لاني لم ارك قبل السفر وسترى السبب لاني عدتلك به

حينما كنت معك برفقة عزيز وخرجنا في الساعة العاشرة من قهوة (ليز) تركتك بميدان (سان فرانسوا) فالت اذفاك أحد مواطني المسي نصار وقلت لك وتشتد الى الهند الساعة الثامنة وربع بالخطه الم اهل لك ذلك؟

بعد ذلك ذهبت مع نصار هذا الى قهوة (جوجل) حيث قابلت من مواطني سري ونافع والسيد المصري الذي رأيته انت مرة مع نصار

وهذه القصة كنا قررنا في جلسة قبل هذا التاريخ في ٧ يوليو ان نعمل أو تؤسس فرعا لجمعية مدينة لوندرو ومدن انكثرا الكبرى التي يوجد بها مصريون فلما في تلك الليلة ٨ يوليو تكلمنا مع السيد المصري الذي يدرس في لوندرو وحضر خصيصا للاستلام عن جيمينا بشأن تأسيس القروع التي عزمتا على انشاءها في بلاد الانجليز وما اذا كان يرغب أن يكون عضوا فيها أو ان يكون من المؤسسين لجمعية مصر في لوندرو وفي ان يتخذ نفس الزان (بريد الشارات) الجمعية ليجلها هي نفس هذه الليلة كان لدي رئيساتية ومشتبك زائدين عن الحاجة فاطلما للمضو الجديد الذي بدان تحلي بالشارات ركبنا منه عربة فلاحظنا بافتاح فرع لوندرو وزلنا بجانب (لوزي) في قهوة هناك تبقي مفتوحة فصباح حيث قضينا الليل كله وشرنا ثيابا زجاجات من الشبانيا ونعينا وزعمنا مع زوجة التبرجي وابنه وقفزنا الى الساعة الخامسة صباحا كل ذلك على سر افتاح فرع لوندرو وفي الساعة الخامسة ونصف عدنا بنفس العربة الى مسكن السيوري حيث كوجد به حديقة كبرى وشجر كررر حيث أكلنا منها وكنا سكرين (وهذه أول مرة سكرت فيها) وقضينا كنفنا الى الساعة السادسة ودخنا بعد ذلك الى اودة للسيوري وبقا على الكراسي وكنت أفكر له في مسطاتي

ان اكرم في الساعة السادسة من صباحك بالسيارة لاني كنت ذاكرا لولدي جيمينا

ولكني لم أستف من النوم الا في الساعة العاشرة فكدت جدا واضطرت في أمري وما الذي تشكركه في شأني ولكن لتقني بطلب طلبك واخلاصك أنتظر ان تشارني على هذه النقطة التي لا تشي

«أكتب لي دائما وواصلني بأخبارك - اني أقدر دائما صداقتك»

واقبل سلام الاخلاص من

ابراهيم ناصف الورداني

يلاحظ في هذا الخطاب ان محوره شديد الاهتمام بتأسيس فروع للجمعية في مدينة لوندرو وانه لذلك قد ارتكب أمرا لم يصح له في حياته وهو انه شرب لدرجة السكر احتفالا بتأسيس هذا الفرع وفيهم من تبينه درجة السرور العظيم الذي استولى عليه نجاحه في هذا العمل الذي لا يمكن ان يهتم به أي عضو من أعضاء جيمينا مثل شديد اهتمامه به ذلك لان السياسة كانت آخذة منه كل ما أخذ

هذه لوستري المحكمة من الخطابات الآتية هذا الاهتمام بعني أشد وأقوى

لوزان في ٣٠ - ٩ - ١٩٠٧

صديقي العزيز

وصلني كتابك منذ أيام وقد سررت به كثيرا. واني فرح بصداقتك مسرورا لسرورك أما أنا فصحتي كذلك جيدة وزدت أربعة كيلو في مدة الاجازات

«وحال السياسة في مصر طيب جدا والحركة الوطنية تتقدم كل يوم وتتقوى وعند عودتي من مصر تعرفت على ظهر الباخرة برجل صحافي يكاد يد سياحته في أوروبا وخصوصا في إنجلترا أن يكون عطفيا كصطني كامل باشا أما اسمه حافظ عوض وهو يتكلم الانجليزية والفرنسية جيدا وقد ذهب الى إنجلترا مع صحافي ثالث كبير اسمه الشيخ علي يوسف (لا يعرف اللغات الأجنبية) دعيا لحضور حفلة كبيرة أعدها لورد مير في لوندرو وقد دعاهما أيضا في ليلة سياسية كبير من أعضاء مجلس السوم الذين يكونون فيه لجنة الدفاع عن مصالح مصر وحقوقها وقد تكونت هذه اللجنة همة هذين الصحافيين الذين انضمهما الى مصطني كامل باشا يمثلون الثلاثة الوطنيين الاول في مصر - وقد أحسن حافظ عوض في الدفاع عن المسئلة المصرية سواء في هذه الليلة أو في الجرائد أو في محادثاته أو في الجواب الذي أرسله الى السيد ادوارد غراي وزير خارجية انكلترا مطالبا بحقوق المصريين وشارحا مطالبهم وبروجرام الوطنيين الدستوريين سواء في البرلمان أو الجرائد

«ولما كان في لاهاي مؤتمر دول آخر غير رسمي لحاكة الدول الحماكة ومساعدة الامم الضعيفة فقد انتخب حافظ عوض عضوا بها والتي خطابا حاز كثيرا من التصفيق الذي دوى في كل أوروبا

«وقد وعظني حافظ عوض بزيارتي في لوزان ليجب بجميعة وقد قضى معي خمسة عشر يوما بلوزان استلم في انائها ردا من السيد غراي وقد عاد الى مصر حيث أحسنوا استقباله والآن أخبرك بان حافظ عوض قد حرر لي مکتوب توصيه لاستاذنا في اللغة العربية بربيرن الشيخ حامد والى المصري المتزوج بسيدة لانية وأرسل لك أيضا كتابا آخر من استاذ اللغة العربية في مدرسة باريس واسمه الشيخ علي مرسى فارجو ان تسر بذلك وأسألك على جواب ثالث من عام مصري كبير وعظني بصبر هذا الجواب عند ما كان في أوروبا ولله نية الآن ولكني كاتبه اليوم لاذكره به واني أخبرك أيضا يا أخي اذا كان ذلك يهيك كما أخبرني بان رئيس جيمينا قد أنتم عليه أميرنا بربة (بك)»

«وأرجوك عند ما تصل الى برلين ان تخبرني اذا كان بها طلبة مصريون أم لا لاني سمعت ان بها مصريين واننا نريد ان يكون منهم فرعا لجمعية وقد وصل عزيز الى لوزان من بضعة أيام»

متي تنهب الى برلين اذا وصلت فكتبني وبلغ الشيخ حامد والى خالص سلامي أنا ومن معي في لوزان من المصريين واني أهن يديك

صديقك المخلص

الورداني

وهذا الخطاب يفيد ان التهم كان كل يوم تتسع علاقته السياسية وتزد رغبته في الاشتغال بها والاختلاط بمن يشتغلون بأمر السياسة والاضفاء بهم وفيه صني آخر وهو ان التهم لشغفه بالسياسة كان ينسى أن الشخص الذي يكاتبه ويكاتبه فكمزموه بالسياسة ليس مصريا يجب أن يهتم بمثل هذه الامور فكانت ينسى واجب اللياقة في الكتابة قبلها من أن يحدث صديقه بشئون أخرى تهيه أو تسليه كان يدأب أن لا يكتب الا في السياسة شأن الشخص الذي يشغل فكره بأمر واحد فاصبح يستعان جميع الناس يجب أن يهتموا فقط بهذا الامر دون سواء وهذا يؤيد ان السياسة أصبحت له ديدنه وصل به الى درجة وجنون حب الوطن»

هذا وقد كتب التهم الى صديقه برجنوس أيضا مراسلات أخرى في مطلع سنة ١٩٠٨

«صديقي العزيز برجنوس في ٩ - ١٠ - ١٩٠٨ بلوزان

«رسائلك كثيرة عدت قريبا من القاهرة حيث أمضيت ليلته عيد الفصح هذه كانت هذه السياسة مفيدة جدا بل كانت أفيد سياحتي وألفت تم ملقا لاني يكاتبه في لا أريد منظر القليلة ولا الاثبات ولكن البصاح الذي وضعت ليلتي خدمة جيمينا هذا البصاح الذي لم تتر به لان جيمينا أخرى حديقته والسياسة حديقته حديقته حديقته

نصفوك ولا اظنهم الا منصفيك ضد انفسك ذلك العالم الذي يري انك لم ترتكب
ما ارتكبت بنية الاجرام ولكن باعتقاد انك تخدم بلادك وسواء وافق اعتقادك
الحقيقة أو خالفها فلك مسألة سيحكم التاريخ فيها وان هناك حقيقة عرفها قضائك
وشهد بها الناس وهي انك لست مجرما سافكا للدماء ولا فوضويا من مبادئ القتل
بيني جنبه ولا متعصبا دينيا أضلته كراهة كثير من يدين بدينه وانما أنت مغرم بيلدك هام
بوطك فليكن معبرك أحقاد السجن أو جدران المستشفى فان صورتك في البعد
والقرب مرسومة على قلوب أهيك واصدعائك وتبيل حكم قضائك بإطشاش
وافسب الى مترك بامان